

رفع وتنزيل مخطوطة

# تسهيل الحصول على قواعد الأصول

السويد - أمين بن محمد كان حيا ١٣٤٤ هـ

بخط محمد حسن زكريا القدي سنة ١٣٤٨ هـ

الموضوع: أصول الفقه الإسلامي

رقم: ٥٧٣٦

عدد الصفحات: ٨٦

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرياض - المملكة العربية السعودية

د. إبراهيم بن حسن الطويل ال إبراهيم العباسي

مكة المكرمة - شرفها الله ٢٢ محرم ١٤٤٧ هـ

٢١٦٩

ت . د . س

تسهيل الحصول على قواعد الاصول ، تأليف  
السويد ، أمين بن محمد - كان حيا  
١٣٤٤ هـ . بخط محمد حسن زكريا القدمي  
سنة ١٣٤٨ هـ .

١٨×٢٣ سم

١٩ ص

٨٦ ص

٥٧٣٦

نسخة جيدة حديثة ، خطها رقعة .

معجم المؤلفين ٣ : ١٣

١ - أصول الفقه الاسلامي - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

١١٦٩٩

١٢١٥ / ١٠١١٠



لوحة مآذوني المعهد الحقوقي لسنة ١٩٢٤





0727



مخطوطات < تسهيل الحصول على قواعد الاصول > الصفحة رقم 3

عنوان المخطوطة: تسهيل الحصول على قواعد الاصول

رقم الصنف: 216.1 / ت . س

المؤلف: السويد، امين بن محمد

الرقم العام: 5736

التاريخ المقترن بإسم المؤلف: 1344هـ

المراجع: معجم المؤلفين 3 : 13

الوصف: نسخة جيدة حديثة، خطها رقعة

الوصف المادي: 86ص، 19س؛ 23 × 18 سم

الموضوع: أصول الفقه الإسلامي

الإحالات: أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ

اسم الناسخ: محمد حسن زكريا القديمي

تاريخ النسخ: 1348هـ

جامعة مكتبة مصر

٢١  
٥٧٢٦

## هذه رسالة

تسهيل الحصول على قواعد الاصول  
تأليف

مولانا الامام ومرشد الانام استاذنا الهمم علم العلم  
والعلماء وتجهان البيان الشيخ محمد امين سويد  
العارف بالله تعالى ابقاه المولى واحياه

حياة المقربين السعدا

امين

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"  
الرقم: ٥٧٢٦ ١٦٩٩  
العنوان: تسهيل الحصول على قواعد الاصول  
المؤلف: السيد محمد امين سويد  
تاريخ النسخ: ١٤٤٨ هـ  
اسم الناسخ: محمد سويد زكريا القرص  
عدد الاوراق: ٨٦ ص  
ملاحظات: -----  
-----





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حكم أحكام شرعه بالدليل والبرهان وخص نخبة بمعرفة أصولها وما أخذها  
بأتم بيان وأوضح تبيان والصحة والسلم على خير صفة معدة وذروة شرف عدنان  
ضفي الهداية معدن الرشاد أوج شرف الإنسان وعلى آله نطاق جوزاء السيادة  
الاطهار وأصحابه هالة الاقتداء الأبرار ما أخذت الفروع من الكتاب المحكم المتين  
وسنة النبي الصادق الأمين .

أما بعد فيقول حق القوري الفقيه السيد تقى العبد محمد بن محمد المشقي الشهير  
بسويد غفر الله ذنوبه وسن في الدين بحسبه آمين . هذه رسالة تشتمل  
على فوائد وضوابط برهنية في فن الأصول وما أخذ الأحكام السنية جانباً فيها للاقتصار  
المخل والتطويل المضعف للسهم المحل حملي على جمعها جمع من الإخوان أوصح الله لي ولهم  
الحال والشان وسميتها تسهيل الأصول على قواعد الأصول جعلها الله خالصة لوجهه  
الكريم وسبب التفرغ ليجتات التعميم أنه على ما يشاء قد ير وبالاجابة جدير آمين  
وتيسر على مقدمة وسبع مقالات وخاتمة .

أما المقدمة ففي مباركي الفن المذكور . أما هذه فهو علم بأحوال الادلة الموصلة  
إلى الأحكام الشرعية على وجه كلي . وموضوعه أدلة الفقه الاجمالية . ووضع  
أي أول من رونه في الكتاب لا مام الشافعي رضي الله عنه . وعلمه الفرض يعني على  
التفرد والنفائي على المتعدد . وثمرته معرفة الفروع الشرعية بالكتاب والكلية .  
وفضله أنه من أشرف العلوم الدينية لأنه يتعلق بكتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه  
الصلاة والسلام والقياس والاجماع . والمتعلق بشرف الشرف المتعلق . واستمداده  
من هذه الأدلة الأربعة وما سواها يرجع إليها . ومائله ضوابطه الكلية



لما خورة منها الفروع الجزئية . ومن سرائره اصول الشريعة واصول الفقه واصول الدين وان  
كان لاخير يعرف علم العقائد ايضا ونسبته للعلوم انه اصل للفروع والاعطام الشرعية وان  
كان فرعاً بالنسبة لعلم العقائد الدينية . واما المقالات السبعة ففي الادلة السبعة وذلك  
لان الادلة التي استدل بها مجموع الائمة الاربعة سبعة الكتاب والسنة والاجماع  
والقياس والجلي عند جميعهم والاستحسان عند الحنفية والاستصحاب عند الشافعية  
والعرف العام عند المالكية .

أما الكتاب فهو السلام المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم المنسوب في اللغة  
المقولة عنه فقد مر ترابها مشهورة وهو اسم للنظم الدال على المعنى على الصحيح  
ولا يعرف اعطام الشريعة الا بعرفه اقسامها واولها اربع تقسيمات بأربع اعتبارات  
الاعتبار الاول باعتبار وجوه النظم وأقسامه أربعة الخاص والعام والاشترك  
والمؤول والثاني باعتبار البيان وهي أربعة أيضا الظاهر والنص والمفسر والمحكم  
ويقابل البيان أربعة باعتبار الخفاء وهي الحقي والشك والجهل والمتشابه .  
والثالث باعتبار الاستعمال وهي أربعة أيضا الحقيقة والمجاز والصرح  
واللناية . والرابع باعتبار الوقوف على المعنى المراد وهي أربعة أيضا عبارة  
النص وإشارة النص ودلالة النص واقتضاه . وسبع ذلك معرفة  
مواضعها وترتيبها واعطامها ومعانيها . وجه الحصر ان الاقسام اقسام  
النظم والمعنى فان كان الاول فاما بحسب دلالة على معناه او بحسب  
استعماله في معناه فان كان بحسب دلالة فاما ان يعتبر فيها الظهور  
اولا فان لم يعتبر فهو التقسيم الاول وان لم يعتبر فهو التقسيم الثاني



وان كان يجب لاستعمال فهو التقسيم الثالث وان كانت اقسام المعنى فهو  
 التقسيم الرابع لانه لا يقسم فيه الا الحكم وهو معنى مستفاد من النص . ووجه حصر  
 التقسيم الاول في الاربعة ان اللفظ اما ان يدل على معنى واحد او اكثر والاول  
 ان كان على الانفراد فهو الخاص وعلى الاجتماع فهو العام والثاني ان ترجح  
 البعض على البعض فهو المؤول والا فالشترك . وعليه بنص هذه الجدول  
 الطافل برقم الادلة السبعة مع تقسيماتها اجمالاً وتباينه التفصيل لا يوضع  
 بعد ذلك بل ان فبري المعنى في صورتين مختلفتين فتكمل لذة العلم لان علمين غير من  
 علم واحد فيكون اوقع في النفس واقرب للاستحضار ان شاء الله تعالى  
 ( وقد تضمن الامر عدم وجود الذرة )

الصورة { الجدول {  
 الادلة التي استدلت بها مجموع الأئمة رضي الله عنهم سبعة الكتاب والسنة والجماع  
 والقياس والقياس من احدها عند جميعهم والاستحسان عند الحنفية والعرف  
 العام عند المالكية والاستصحاب عند الشافعية وكل تقسيمات تخصه الاتقياء  
 الكتاب فانها تجري في السنة ايضا .

الكتاب اسم للنظم والمعنى على الصحيح وله تقسيمات اعتبارية تنوقف على معرفة  
 الاهداف الشرعية . باعتبار وجوه النظم فاحر علم مشترك مؤول . الخاص لفظ  
 وضع لمعنى واحد على الانفراد ومنه الامر والنهي والمطلوع والعدو وهكذا  
 بين بنفله لا يحتمل بيان التفسير لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولان شرط بيان التفسير  
 ان يكون له معنى محدد او مشكلا لا ينشأ .  
 والعام ما يتناول افراد كثيرة متفقة الحدود وعلى سبيل الشمول ومنها سماء



الرجح ولا يستفاد، والجميع يعرف، وكذا انه قد هي قبل التقديم عند الخفية في نسخ احوال  
وبما رتبته وبعده في الازمان.

والثاني ما اذا اريد ان تختلف المردود في مثل مثاله الفرض الثاني  
للوضوح والظهور، وكما انما عن المتعارفين في معنى من يقوم به مرجح  
له بشرط التام.

والثالث ما ان من اشتراك بعض وجوهه بنائب الرأي مثاله في نسخة فرد  
فترجى عند الخفية ان المارد منه المبنى بقضية لفظية واحدة واخذ من الجميع  
وحكمه وجوب العمل بالعلم فليكن جاحده.

في الكتاب: يا ايها الذين آمنوا انما انزلنا ما انزلنا من عند ربنا  
وحكمه وجوب العمل باظهاره من على سبيل القطع حتى تثبات الحدود والكفارات به  
نحو ذلك ما لا يخفى انما هو الاية فانه ظاهر في اوجه النسخ نص في بيان العدد  
النص: ما انزلنا من عند ربنا على ظاهره بمعنى من لتكلم سوفه له وكما وجوب  
العمل بما وضع على حق اول لا يندرج في قطعته مثاله من في الظاهر.

المفسر: ما انزلنا من عند ربنا على وجه لا يبقى معه احتمال اول لكنه  
يقول النسخ ان لم يكن فيما مثاله فيجوز له كلمة كلهم جمعون وحكمه وجوب العمل به  
قطعا على احتمال النسخ ان لم يكن غير هذه الآية في نسخ.

المحكم: ما حكم المراد به ولا يحتمل النسخ والتبديل في ايات التوحيد وحكمه وجوب  
العمل به من غير احتمال تأويل او تخصيص او نسخ غير ان القطعيات في اواردها بغير  
لما ان التشابه انما هو في انواع الحفاء.

ويقابل انقسام البيان الاربعة اربعة باعتبار الخفاء خفي في كل مجمل متشابه  
الخفي: هو ما خفي المراد منه به انفس غير الصيغة والبيان الا بالطلب نحو السارق  
والسارقة فافلحوا ايديهما فهدتا بعد بالنسبة الى النار واليهما خفي  
بالنسبة اليهما لا فهدتا باسعين آخرين وحكم التأمل فيه ليظهر انه اختفاء  
لزيد والطائر فيقطع او انقصان ما انبأ في فهد بنقطع عند الخفية الاسمية وينقطع  
عند الشاعرية .

المثل: هو الدخول في نشاطه وامثاله وحكم اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد منه ثم  
الاجمال على الطالب والتأمل الى انه لا يفسد المراد كما انما هو بقوله نقفا فانوا هزكم اني  
شئتم فظهر بقريته الحرف انه المراد كيف شئتم لا من اين شئتم فتكون الامثلة  
من مرأته حراماً لان الدبر في الحرف لا الحرف . وفي ما مرده

المجمل: هو ما اذ رحمت فيه المعاني واشتبه المراد (منه) اشتباها لا يدرك  
بنفس العبارة بل الرجوع الى استنساخ ما لم يوح قبل بيانها بما بعده وما ذكره  
اذا استدباب الترجيح وحكم اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد منه والتوقف فيه الى ان  
يتبين ببيان (س) المجمل ما والمراد الصلاة والزكاة من حيث المقدار والكميات  
بينت السنة .

التشابه: هو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه قبل يوم القيامة فهو  
في غاية الغناء كما ان الحكم في غاية الظهور وحكم عند الحقيقة والسلف انتقاد  
الحقبة فيما هو المراد منه وتفويض معرفة تعيين ذلك اليه تعالى وعند الخلف  
يعين المراد (منه) كما تفسر اليد بالقدرة مثلا .



تقديم الكتاب: باعتبار الاستعمال (اربعة ايضا) حقيقة مجازية كناية .

الحقيقة: هي لفظ المستعمل فيها وضعت له خاصا كان او عاما ومثاله ان يقولوا الصلة وحكمها وجود ما وضعت له وعدمها التبادر وعدم صحة النبي .

المجاز: (الهي) اللفظ المستعمل في غير ما وضعت له مع قرينة ما افقه عن ارادته ما وضعت له ومثاله ان يسموا الصاع بالصاعين وحكمه وجود ما استعمله خاصا كان او عاما وعدمه عدم التبادر وصحة النبي .

الصريح: (هو) ما ظهر المراد به في الاستعمال نحو انت حق وانت طاهر وحكمه تعلو الحكم بعين لفظه وقيامه مقام معناه حتى استغني عن لنبه .

الكناية: (هو) ما استعمل المراد به بالاستعمال ولا يفهم الا بقرينة مثاله انكنايات الطلاق كبائس وحرام ونحوها وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالنبه او دلالة الحال

تقديم الكتاب: باعتبار الوقوف على المعنى المراد (الى اربعة اقسام ايضا) عبارة النص اشارته دلالة

عبارة النص: هي «ما سبوا لعلام لاجله» وكان مقصودا اوليا نحو وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن الآية مافقة لاثبات التفقة على الآباء فهو عبارة ويفهم منها بالاشارة ان النسبة تكون للآباء وحكمها انها تفيد القطعية .

اشارته: (هي) ما لم يسه لعلام لاجله ولم يكن مقصودا اوليا بل ثانويا ومنه الومسات البديعية والنطاق المعنوية والاشارات القرآنية وحكمها انها تفيد القطعية كالعبارة الا ان العبارة تقدم عليها عند التعارض لتقويها بالوقوف والقصد الاول .

دلالة النص: (هي) ما كان السكوت عنه اولى بالحكم او ما وياه مثاله

ولا تقل لهما أف قسطكم من الله اني من الخاسرين والشراب بالاولى ونوولا تاكلوا اموال اليتامى  
يقدم منه الشيء على حلقه بالمسارعة وكما الحارقة قطعته الحكم الا انها توشعها بالاشارة  
اذا تعارضت تقوي الاشارة بوجود الظلم والمعصية .

اقتضاء النفس: هو تقدير لا يصح العلم ولا يصدره إلا به نحو: سأل القرية  
أي الله وأخواته عبدك عني ألف أي مع مني وأعتقه بالنيابة عني ونحو رفع  
عن أعتى الخطأ والنيابان أي حكمهما وأثما عندنا نفعه أو أثما فتط عند  
الخصية و(نحو) انما الأعمال بالنيات أي صحتها عندنا نفعه أو ثوابا عند الحنفية  
ويسمى مجازا الخذف عند النيابي ومعد وفا عند النخويين .

وتتبع تلك الأقسام أربعة أبقا (معرفة) مواضع ترتيبها احكامها معاينة .  
مواضعها هي ما أخذتلك الأقسام والانتفاة بين منه خواص ما خور من خص  
والعام من علم مثله .

ترتيبها في هذا الموضع الرابع من غير قصد تعارضها لما يقدم النفس على الظاهر  
والفساد فيهما والمحكم في الشبهة .

اصطفا ولا: (فمن) والعام قبل التحريم فطعمي من الخفية التي عندك انعم وبعث  
لكني انما قد .

معانيها : فهي من أفعال اللغوية والوصفية .

السنة هي الروية من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو سنة  
أو عهداً أو عزم أو تقليم أربعة أفهم الزمان كيفية الاسم بما كيفية التقاطع  
معد الخبر نفس الخبر .



كيفية الاتصال بها : وهي أربعة أقسام متواترة وهولندي برويه جميعها جمع تجميع العادة  
نواطئ اسم على اللذب ، ومشهور وهو ما كان في القرن الأول آحاداً ثم نقله  
في القرن الثاني وما بعده قوم تيل العادة نواطئهم على اللذب ، وآحاد وهو  
ما كان في لقرون الثلاثة آحاداً وان اشترى بعدها .

كيفية الانقطاع : وهي ما إذا عرفت كمال خير الصوابي وهو مقبول عند الأئمة  
ولا يقبله الثاني إلا بمؤيد بأن يأتي من طريق آخر مستنداً أو مرسل أو  
يؤنق قول الصوابي أو غيره . وأما الأئمة لكتفان شرط في الراوي أو مخالفتها  
الكتاب أو السنة المعروفة أو الإجماع أو الحادثة فلا تقبل .

محل الخبر : وهو قسمان عقول الله تعالى من عبارات فيكون خبر الواحد فيها حجة  
مطلقاً . وحقوق العباد فما كان منها فيه الزام يشترط فيه الاسم والعقل والعلة  
والغلبة والعدد ولفظ الشهادة والحرية وذلك مثل البيوع .

نفس الخبر : وهو خبر الراوي المستجمع للشرائط الرواية وهي الاسم والعقل  
والعدالة والقبض .

الإجماع : هو اتفاق مجتهد في الأمة في عصرين لا على أمر من أمور الدين . (أول مفهوم وشروط الإجماع)

مفهوم : اتفاق مجتهد في الأمة في عصرين لا على أمر من أمور الدين .

شرط : إجماع الكل حتى لو خالف البعض الصالح للاجتهاد لم ينقضه وقبل يشترط

للاجماع إلا هو عدم الخلف السابق واعتمده الأئمة الثلاثة فدية الخليفة

ركنه : إباحة فيه وهي التكلم أو الفعل بما يوجب اتفاق الكل على الحكم . وأما

رخصة وهي أن يتكلم البعض أو يفعلوا ويكلم الباقي بغير رد بعد مضي مدته

حكمه : في الأصل أن يثبت به المراد على سبيل القطع واليقين لزومه لهذه الأمة .

القياس : هو الحاق فرع بأصل لما وانه له في علة حكمه . (اوله مفهوماً وشرط ورثه وحكمه)

مفهومه : الحاق فرع بأصل لما وانه له في علة حكمه .

أركانها : اربعة : مقسّم وهو الفرع على الصحيح ، ومقيس عليه وهو الأصل

على الصحيح أيضاً ، والثالث العلة الجامعة ، والرابع الحكم كقياس النبيذ على الخمر  
بعلة الاسطار لتعدي اليه الحرمة أيضاً .

شرطه : أن لا يكون المقيس عليه مختصاً بكلمة كشهادة خزيمة .

وأن لا يعدل به عن سنن القياس كالحكم وأن يتعدى الحكم الشرعي الثابت باليقين

الى فرع مثل الأصل في العلة والحكم .

حكم : الأصالة بفقال الرأي .

الاستحسان : وهو القياس الخفي في مقابلة الجلي وقيل هو دليل يفتدح في نفس المحقق تقصيره

عبارته ومثاله ما ثبت به جواز اجرة الاستئجار واستفراض الجز وطهارة

سور سباع الطير وطهارة الآبار .

الاستصحاب : هو ابقاء ما كان على ما كان وهو حجة عند الشافعية في الاثبات والدفع على

المشهور عندهم والراجح عند الحنفية أنه حجة في الدفع لا في الاخذ .

العرف العام : وهو العدول عن دليل الى العادة ، وبني عليه لما كنية صحة القطع على فراغات

الفاكية والفهم وغير ذلك خلافاً للؤنة المذمومة بل يجب عندهم وزنها واخذها

من المجموع .

الأول من الاقسام الخاص وهو لغة مأخوذ من خص واصطلاحاً لفظ وضع لعني واحد معلوم



على الانفراد واقسامه ثم تدفع خاص لعين ان كان معناه شخيصا أي جزئيا منطقيا نحو  
زيد وخاص لنوع ان صدق على كثيرين متفقين بالأحكام نحو رجل وهو صنف منطقي  
وخاص الجنس ان صدق على كثيرين مختلفين نحو اناء لا يصدق الأحكام بين الرجال  
والنساء وهو نوع منطقي . وحكمه انه بين بنسبه يتناول المخصوص قطعا ولا يمكن  
بيان التفسير له بل يلزم تحصيل الحاصل ولأن شرط بيان التفسير لكون النص مجرد  
او مشكلا لا بينا ويحتمل بغية اقسام البيان الآتي ذكرها فلا يجوز عند الحنفية  
الحاق الطائفة والدلك والولاء والتسمية والنية والترتيب الثابتة بالآحاد  
بأوامر الصدة والوضوء الخاصة القطعية البينة على سبيل الفرض له بل يلزم تحصيل  
الحاصل لما تقدم والزيادة على القطعي بالآحاد وهي نسخ عند الحنفية بل يصلح الحاقها  
على سبيل الوجوب أو السنة . وقال الشافعية لهذا بيان شيء سكت عنه الكتاب  
فبينته السنة فهو تخصيص وليس بنسخ فيجوز الحاق بعض المذكورات على سبيل  
الفرضية عندهم . ومن الخاص الأمر والنهي والطلاق والعدد . اما الأثر فهو  
قول القائل بغيره على سبيل الاستعداد افضل وله سبعة وعشرون معنى كما في جميع  
المجامع وليست كلها حقيقة بل الخمد في الوجوب والندب والاباهة والاشراك  
بين المذكورات اما الحقيقة فقالوا صيغة الأمر مختصة في الوجوب حقيقة  
وهو مختص بما قد يستعمل في غيره الامجاز كما أنه لا يؤخذ هذا الوجوب الا منها  
لأن دلالة الفعل . ( قاعدة ) فعلم عليه الصدة والسهم الذي ليس بطبع  
كالنفس ثم لا سهر ولا محصور به كنز وجه عليه الصدة والسهم الثمن  
اربع نسوة ولا بيانا لمجمل لقطعه عليه الصدة والسهم يدان راق من النوع

بيان القول ثانياً فافطموا أيديهما ولا قامت قرينة خارجية على حكم لا يفيد  
الوجوب عند الحقيقة مستدلين بمنعه عليه الصلاة والسلام عن الوصال وخلع النعال  
وبأن التبادر من الأمر الصيغة لا الفعل والتبادر من ما رأت الحقيقة. وقال  
الشافعية يفيد الوجوب مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني  
أصلي وبقوله تعالى « أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبك الله وبأن الفعل  
مسمى ما بقوله تعالى « وما أمر فرعون برشيده وأجابوا عن استدلال الحقيقة  
بأن فيها قرائن الظهورية والانفطار. وموضوع المسألة ما عدا ذلك  
وأجاب الحقيقة عن استدلال الشافعية بأن الوجوب <sup>استفاد</sup> من صيغة صلوا واتبعوني  
لأن دلالة الفعل والتسمية مجازية من تسمية السبب باسم السبب.  
(قاعدة) الأمر مطلق من قرائن المرة والتكرار يوجب التكرار  
عند المزي ولا يوجب ولكن يحتمل عند ذلك في أي وجه كان مطلقاً على  
وصف أو مقيد بشرط عند بعض الشافعية وقال الحقيقة لا يوجب ولا  
يحتمل مطلقاً وما تكرر منه كما صلوا فبكرار أسبابه أي أوقاتاً لكنه  
عندهم يحمل على الفرد الحقيقي وهو ظاهر وعلى الحكم كجس الواحد والحدود  
بالثبوت أن كانت حرة وبالدليل أن كانت أمة في قول الرجل  
لزوجته خلقي نفسك. (قاعدة) وأما النهي فهو قول القائل لغيره  
على سبيل الاستعلاء والتفعل وهو يوجب التكرار في جميع الأزمان  
والأحوال وسره أن مرجع النفي والأصل في النفي الاستمرار  
بخلاف الإثبات وسره ذلك أن استمرار العدم لا يقتصر إلى سبب سوى



عدم سبب لوجود بخلاف استمرار الوجود فإنه يحتاج الى سبب لا يحتاج  
وايضا عند استمرار الوجود الى توالي الازمان ولهذا دل التقي على المقارنة  
للمحال لأن ما رواه لما وهي تقضي لا استغراق للتقي من حيث لا انتفاء الى  
وقت التكلم وبقيّة احواله مثل ما ولا وان الاصل فيها الاستمرار الى زمن  
التكلم وان جاز انقطاعه بموتهم زيد ولم ينفعه الندم أمسى اي لئلا  
نفعه اليوم بخلاف فان وضع الفصل فيه على قاعدة التجرد من غير استمرار  
فاذا قلت ضرب زيد مثلكني وقوع الضرب في جزء من جزاء الما هي  
بخلاف ما ضرب فانه يصيد مستغراق التقي لجميع جزاء الما هي وذلك  
لأنهم أرادوا أن يكون التقي والاثبات المتحدان في النسبة الحاصية على  
طريقي نقض فلو جعلوا التقي كالاتبات مقيدا بجزء من الزمان لم يتحقق  
التناقض فالتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في التقي لا مستغرق  
ولهذا غاية التهي موحيا للتكرار لرجوعه للتقي وكان الأمر غير موحيا  
لرجوعه للاتبات وكان له مستصحب غير جهة في الاثبات عند الحقيفة لأن  
الدليل المثبت غير مبيح وكان تقي التقي اثباتا ايضا انتهى مطول . ولذا  
كان في المظهر نقض الوجهة الجزئية انما هو السالبة الكلية .

واما المظهر فهو ما دل على الماهية بقيد نحو قوله تعالى فتحرير  
رقية . والمقيد ما دل على الماهية بقيد نحو قوله تعالى فتحرير رقية مؤمنة  
في لفظة القتل ولهما من الخا من على الراجح عند الحقيفة وعند السافعية  
لها من العلم نظر العموم أنرا ولها وعموم صفاتها .

(قاعدة) يحمل المظن على القيد أي يقيد بقيد إذا اتخذت الحادثة والحكم  
اتفاقاً نحو قوله عليه الصلاة والسلام لا عزابي سم مشري وفي رواية هم  
مشري متابعين يقيد المظن بالتتابع أيضاً لا متتابع الجمع بينهما وإذا اختلفت  
الحادثة والحكم لم يحمل بالاتفاق بل يبقى المظن على المصادق

والمقيد على تقييده . وإذا اختلفت الحادثة لكفارة القتل خطأ وكفارة  
الظهار واليهي مع اتحاد الحكم فإن الأولى مقيدة بالموثقة والاخرتين مطلقاً  
أو بالعكس نحو الحنيفة رقية ولا تصح رقية كافرة أو الاختلاف في السبب  
نحو ادعى كل حر وعبد

وإذا دعى كل حر وعبد من المسلمين فإدعى

يحمل عند الحنفية بل يبقى المظن على المصادق والمقيد على تقييده فإدعى فالتأني

(ضاحكة) وأما العلم فهو ما يتناول أثر الأثر متفقة المدد على سبيل التناول

وهو بعد التخصيص ظن بالاتفاق فينحصر بالقياس وجبر الواحد لكنه

لا يقطر الاحتجاج به . وقبل التخصيص قطعي عند الحنفية ينسخ الخاص

كما نسخ حديث العزيبين الخاص قوله صلى الله عليه وسلم استنزهوا إلي

فإن عامة عذاب القبر منه وهو عام لأنه إذا لم يكن قرينة عهد يحمل أن

على الاستفراق على الراجح لما في جموع الجوامع ويعارضه الخاص كما إذا

أوصى رجل بنات لم يفسد ثم بنفسه لا خير بعد مهلهن تكون الحاقمة لا أول

وبعض بينهما لأن العام مثل الخاص في إيجاب الحكم . وقال الشافعي العام

قبل التخصيص ظن أيضاً لأنه ما من علم لا وقد ظهر . وأجاب الحنفية

بأن هذا احتمال غيرناستل على دليل فهو في غير العلم ويكونه قطعياً



عند الحنفية لا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بخبر الواحد  
وهو قوله عليه الصلاة والسلام المسلم يذبح على اسم الله سمي ولم يسم ولا قوله ومن  
رضاه فان آما بقوله عليه الصلاة والسلام الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارسا  
بدم ولذا لا يجوز تخصيصها بالقياس على الناسي وعلى الاطراف لأن الناسي  
ذاكر حلالا والاطراف جارية مجرى الأموال . والعام ما لفظا ومعنى لرجال  
واما معنى فقط فهو ما وقوم . والاصل في من وما العموم ويستعمل  
في الخصوص بعارض القرائن . ولذا الاصل في من من يعلم وتستعمل في غيره  
مجانا والاصل في ما ما لا يعلم وقد تستعمل في التخط وفي العالم وحده  
قليل فاذا قال من شاء من عبيدي عتقه فهو حر وذاكهم عتقوا  
بذلك من شئت من عبيدي عتقه فاعتقه حيث له ان يقتحم الا واحدا  
منهم وان قال لأمنه ان ما في بطنك غمد فانتهى فوالت ذكرا  
واشي لا تفتوه . وكل للعموم على سبيل الانفراد فان دخلت على منكر  
أوجبته عموم أفراده وان دخلت على معرف أوجبته عموم أجزائه  
ولذا صح قولهم كل رماه مأكوم لكل الرمان مأكول . وهي للعموم  
الاسماء قصدوا ويلزمها عموم الأفعال ضمنا فان وصلت بما أوجب  
عموم له فعال قصدوا والاسماء ضمنا فاذا قال كلما تزوجت امرأة فهي كذا  
يثبت بكل تزوج سواء تزوج امرأة مرة أو امرأة بعد امرأة بخلاف  
كل امرأة تزوجها فانه لا يقع على امرأة واحدة مرتين . وكله الجمع  
توجب عموم الاجتماع دون الانفراد فاذا قال جميع من دخل هذا

الحصن والافاء درهم فذخيرة مائة درهم واحد بخلاف ما لو قال  
كل من دخل فيجب له واحد درهم . والكرة في مواضع النفي تعم وفي الوباء  
في مقام الاستثناء كذلك وفي غيره تخص أن تكون لفرد غير معين لكنها مطلقة  
من حيث الأوصاف فنحو قوله تعالى فخرير رتبة الظاهر أنه يعلم المؤمنة والعارفة  
وعدها الشافعي من العام نظر العموم وصفها المذكور . والكرة اذا دخلت  
بوصف عام تعم كقولنا أقر بما لا يوافقها فيه فلا يكون ابتداء .

( قاعدة ) اذا دخلت لام التعريف على معرف ولم توجد قرينة تعده  
يحمل على الاستفراغ على الصحيح وقبل يتوقف فيه وقيل يحمل على الجنس  
( قاعدة ) اذا دخلت لام على الجمع بطلت جمعيتها . ( قاعدة )

نحو قوله تعالى  
وهو في الباب اذا اعيدت الكرة معرفة كانت على الأولى والاداءات غيرها والمعرفة بالعكس  
اله وفي الآية وهذه قاعدة الخلية . ( قاعدة ) انتهى التخصيص واحد فيما هو فرد بصيغة  
القول له  
المراد ما . وشذوذه فيما هو مجموع نحو حال وموضعي وعند جمهور الكيفية انتهى  
تأمل هذا  
الاحسان لا التخصيص واحد مطلقا . ( قاعدة ) العموم والمفهوم من عوارض الالفاظ على  
الاحسان المراد جمع عند الكيفية فتخص العبارة والاشارة لرجوعها الى الالفاظ دون

الدلالة ومفهوم المخالفة والاقتضاء لأنها من المعاني وعند الشافعية  
العموم والمفهوم من عوارض الالفاظ والمعاني جميعا فنعم بالوجه التخصيص دلالة  
انها أي مفهوم الموافقة والمخالفة والاقتضاء . ( قاعدة ) مدلول العلم  
كله لا على أي محكوم على كل فرد فرد لا مجموع الأفراد فنقضية كلية لا مفردة  
( قاعدة ) عموم الاستصحاب يستلزم عموم الاله حوال واللازمة والبقاء



ومن مبيع العام اذ كانت الشربة وأي وما استغفها بيتان والموصولاتان ومن  
مطلقا والذير والتي وجمعها والمفرد والضاف للعرض على الصحيح والتارة في سياق  
النفي وهو اقرار الجمع العلم جموع أو أمار الصحيح الثاني بدليل صحة اشتاء  
المفرد نحو جاد الرجال الا يزيدا ولو كانت أفراد جموعا لم يصح هذا المثال الا  
منقطعا . ( قاعدة ) العام اذا ورد جزاء لسبب خاص نحو سر في سر وزنا  
فرجم وسرق فقطعت يده . او كان جوابا غير مستقل نحو نعم في جواب هل لفلان  
عندك كذا او كان مستقداً لم يزد فيه على السؤال نحو ان تغديت معك  
فعبدي هر في جواب تعال تغدي معي فالعبدة فيه لخصوص السبب اتفاقا  
بين الخفية والتأنيث وان كان مستقداً زيد فيه على السؤال نحو تغديت  
معك اليوم فعبدي هر فقالت الخفية العبدة في عموم اللفظ نظرا للزيادة  
فيجئت بكل غداء معه في ذلك اليوم هو الحاضر وقت الحلف أو غيره  
وقالت التأنيث ومالك وذر لخصوص السبب فيجئت اذ بالغداء  
الحاضر وقت الحلف لكان بدله بغيره . ( قاعدة ) عام عام الدوق  
خفص من قال بعضهم تشمل هذه القاعدة نقلا فانه قد اخرج من  
عمومها قوله تعالى وهو بكل شئ عليم فانه عام ولم يخص منه شئ .  
( قاعدة ) الفرق بين العام المخصوص والعام المراد به المخصوص ان الاول  
حقيقة على الراجح والثاني مجاز وأل<sup>الاول</sup> مراد عموم تناولا لفظا فقط لا هكلا  
والثاني ليس المراد عموم لا تناولا ولا هكلا بل هو عام أريد به خاص .  
مثال الاول الا - نشاء ومثال الثاني نحو قوله تعالى الذير قال لهم الناس

ان الناس قد جمعوا لكم فالمراد باننا من الاول نصيب من مفعول الاستدلال  
(قاعدة) بذاتنا العموم الاستثناء والتخصيص اما الاستثناء فهو من النفي اثبات  
ومن لاثبات نفي بطريق المعارضة عند الشافعية فاذا قال له علي الف الامانة  
فمعناه الامانة فليست علي وعند الحنفية تكلم بالباقي بعد الشيا فمعناه له علي  
نعمانة واستدل الشافعية على مذهبهم بان اهل اللغة صرحوا بان  
الاستثناء من النفي اثبات ومن لاثبات نفي وبان لا اله الا الله تفيده التوحيد اتفاقا فينبغي  
ان يكون معناها غير الله ليس بآله واما الله فانه الاله واذا قلنا تكلم بالباقي بعد  
الشيا يكون معناها غير الله ليس بآله فذلك يكون مثبتا للتوحيد نصا واستدل الحنفية  
ايضا بان اهل اللغة صرحوا ايضا بان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الشيا لما صرحوا  
بالاول وبانه يلزم التناقض في الخبر في قوله المستثنى نحو قوله تعالى فليست في قومك  
اسنة الا خمسين عاما لانه لو ثبت حكم الالف بجملة ثم عارضه الاستثناء  
في الخمسين لزم كونه نافيا لما اثبت اوله فلزم الكذب في احد الامرين نقلا عن  
ذلك وسقوط الحكم بطريق المعارضة لا يكون الا في الانشاء لعدم ارتباطه بالواقع  
خارجا بحد ف الخبر فانه مربوط بالنسبة الخارجية . واما التخصيص عند الحنفية  
فهو قصر العام على بعض افراده بدليل مستقل لنظير مقارن فخرج غير المستقل بالشرط  
والاستثناء والصفة والفاية وخرج الدليل العقلي والحسي وخرج المزاجي  
فانه ناسخ وهذا في التخصيص الاول واما في الثاني فليس بشرط له القران . وعند  
الشافعية هو قصر العام على بعض افراده مطلقا فالنصوص عند قسامة منفية  
اي تستقل بنفسها وهي عشرة: احس نحو قوله تعالى قد مر كل شئ بامر ربها



فان اردك مالاً تديره بالتأهدة والحس كالماء . والثاني العقل لما قال تعالى :  
الله خالق كل شيء فانا ندرك بالعقل انه تعالى ليس خالقاً لنفسه . والثالث  
والرابع والخامس والسادس الكتاب بالتأهدة بتخصيص قوله تعالى والطلاقات ينزلن  
بأنفسهن ثم تدنن فقولته تعالى وأولادنا ذحمال أجمل من أن يضمن حملهن  
والسنة بالسنة فقولته عليه لصدة والسلم كما في الصحيحين فيما سقت السماء العشر  
بحديثها ليس يحدون غنة أو سوء صدقة . والسنة بالكتاب بتخصيص خبر الحاكم  
وغيره ما قطع من حين فهو ميت بقوله تعالى ومن صولها وأولادها الآية . والكتاب  
بالسنة المتوازنة بتخصيص آية الوصية للوالدين والأقربين بحديث لدوصية لوارث  
السابع من الخصومات بتخصيص الكتاب بالسنة بالقياس المستند إلى نص خاص لأن  
أعمال الدليلين أولى من الفاء أحدهما وقد خص من قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة الآية فعملها نصف ذلك بقوله تعالى فاذا أحصى فان  
أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وخص العبد بالقياس على  
الآمة . الثامن التخصيص بالعموم أي مفهوم الموافقة كما يقال من أساء إليك  
فعاقبه ثم يقال ان أساء إليك زيد فماتت له أف ولذا يدل الخطاب أي مفهوم  
المتألف في الدرجة لما خص حديث ابن ماجة وغيره الماء لا ينجم شيء إلا ملغلب  
على ربحه أو طعمه ولونه بمفهوم حديث ابن ماجة وغيره اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث  
التاسع التخصيص بفعله عليه لصدة والسلم وتقريره في الأصح لما قال (عليه الصدة والسلم)  
الواصل حرام على كل مسلم ثم فعله أو أقر من فعله . العاشر العادة بترك بعض المأمور به  
أو بفعل بعض المنهي عنه بصفة العموم وتخصيص العام على ما عدا المتروك أو المفعول

ان اقرها النبي عليه الصلاة والسلام ان كانت في زمنه وعلم بها او الاجماع او فعلها  
الناس ولو اهدأ من غير انظار والمخصص في الحقيقة التقرير او الاجماع الفعلي .  
ومخصصات متصلة أي لا تستقل بنفسها بل ترتبط بالعام وتتصل به وهي خمسة  
الاول الاستثناء ويجب اتصاله بالمستثنى منه عادة على الصحيح ( قاعدة ) الاستثناءات  
المتعددة ان تعاطفت فهي عائدة الى الاول نحو له علي عشرة الا اربعة والاربع  
ثم ثمة والاثني فيلزم واحد فقط فان لم تعاطف فصل واحد عائد لما يليه  
ما لم يستغرقه نحو له علي عشرة الا خمسة الاربعة الا ثمانية فيلزم خمسة فان استغرقه  
كل ما يليه بطل الفصل نحو له علي عشرة الا عشرة فيلزم العشرة وان استغرق غير الاول  
نحو له علي عشرة الا اثني الا ثمانية الاربعة فما دال الفصل للمستثنى منه فيلزم واحد  
والاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة عائد لكل حيث صلح له لانه الظاهر .  
وقيل ان سبوه الكل لغرض واحد عائد لكل نحو جئت اري على اعمام ووقفت  
بستاني على خوالي وسببت مقارتي لجراي الا ان يافروا والا عائد للاخيرة فقط  
ولما اتفقه معرا في الغرض نحو اكرم العلماء واجلس دارك على اقرابه واعنوه  
عبيدك الا الفتنة منهم . وقيل ان كان بالواو عائد لكل لا بغيرها من حروف  
المطف . وعند أبي حنيفة والرازي للاخيرة مطلقا لانه المتيقن وموضوع الخلاف  
حيث لم يوجد قرينة والافعل عسرها اتفاقا . والاستثناء الوارد بعد مفردات  
اولى بان يعود لكل من الوارد بعد جمل لعدم استقلال المفرد . الثاني من مخصصات  
المصلحة الشرط وهو الاستثناء اتصالا لا فصي وجوبه الخلف المتقدم على الاصح .  
وقيل يجب اتصال الشرط اتفاقا وهو اولي من الاستثناء بعوده لكل نحو اكرم مني



نعم وأحسن إلى ربيعة أن جازت ويجوز إخراج الأكثر به . وفاقا نحو أكرم  
بنو نعيم أن كانوا علما ، ويكون جهلا لهم أكثر بخلاف الاستثناء ، ففي إخراج  
الأكثر به خلاف لذا في جمع الجوامع . الثالث الصفة نحو أكرم بني قلد  
الصلحاء خرج غيرهم وهي بالاستثناء في العود فتعود إلى كل المتعد وعلى الأصح  
سواء تقدمت أو تأخرت نحو وقفت على أولادي وأولادهم المحتاجين  
ووقفت على محتاجي أولادي وأولادهم . أما المتوسطة نحو وقفت على  
أولادي المحتاجين وأولادهم فالتمسنا اختصا صريحا وليست . الرابع الفاية  
وهي بالاستثناء أيضا في العود على الأصح نحو أكرم بني قلدن وأحسن إلى مضر  
وتعطف على ربيعة إلى أن يرعوا . ( قاعدة ) الفاية إن كانت منفصلة  
عن المفعول نحو اشترت من هذا البستان إلى هذا البستان لا تدخل إلا  
بقريئة وإن كانت متصلة بالمفعول واسم المفعول يتناولها نحو فاغسلوا أيديكم  
إلى المرافعة فإن الأيدي تتناول كل الآباط فتدخل بالمفعول وتكون غاية لفظ  
ما وراءها وإن كان الاسم لا يتناولها نحو فاتموا الصيام إلى الليل أو كان  
شك في التناول نحو لأصوم من يوم كذا إلى يوم كذا لا تدخل . والخامس  
بدل البعض من الكل أو بدل الاستثناء . ( قاعدة ) بالشرط لا ينفق سببا  
في الحال بل عند وجود الشرط فالعلية مانع من السبب عند الحنفية فإذا قال  
إن تزوجت فسدنة فقد في كذا ثم تزوج فطلوعه عند الحنفية لأنه عند  
التزوج ينفق السبب وقال الشافعية ينفق سببا في الحال فقد يوجب شرط  
وهو الملك فيلغوا فالعلية عندهم مانع من الحكم

وَمَا الْمُشْتَرَكُ فَهُوَ مَا يَتَنَاوَلُ أَفْرَادًا مُخْتَلِفَةً - الحُدُودُ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ .  
مثاله القدر المشترك للحيف والظهور وحكمه التوقف عن انتقاد حقيقة معنى معين  
من لغاني حتى يقوم دليل مرجح لهذه المعنى بشرط التأمل كما تأمل علماء الحنفية بلفظ  
القدرة في الآية من جهة دلالة على الجمع والانتقال ومن جهة لفظ ثبوت ومن  
جهة جمع قراء وأقله ثبوت ولا عموم للمشارك أي لا يرد منه معنيان فالكثرة  
خلاف الشافعية لما في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يباركون  
الله الرحمة ومن أمثلة الاستقراء ومن أمثلة التفرع والدرجاء وفي  
معان مختلفة بالاشتراك المعنى وقيل الآية المراد منه المصطفى والاعتقاد  
وهو يختلف بحسب ما يضاف اليه على سبيل الاشتراك الغيوب (قاعدة)  
الخدف في غير النفي أما في النفي فيجوز الجمع لمعنى المشترك أو معانيه بالاتفاق  
وفي غير ذلك يكون أحد المعنيين مراداً صراحة والثاني تبعاً والافيجوز وموضوع  
الخدف الكل المحيى لا المجموعى والشرع مشترك ولا معين ثم هذا الخدف بعينه  
يجري بتفصيله في الجمع بين الحقيقة والمجاز .

وَأَمَّا الْمَوْلُ فَهُوَ مَا تَرَجَّحَ مِنْهُ الْمُشْتَرَكُ بَعْضُ وَجْهِهِ بِغَالِبِ الرَّأْيِ  
يعني أن المشترك ما لم يترجح بعض وجوهه فهو مشترك فإذا ترجح فهو  
فهو مؤول والمراد بغالب الرأي الظن الغالب سواء حصل بخبر أو أحد أو بالقياس  
أو بغيرهما . والترجح من المشترك تارة يكون بالتأمل كما تأملنا صيغة القدرة  
وتارة يكون بالنظر إلى السياق كما في لفظ القدرة قراءاً بالسياق كما  
تأملنا في أهل كرم ليلة الصيام الرث إلى نسائهم فظهر أنه من الحل بدليل ما بعده



وحكمه وجوب العمل على استكمال ان المجتهد يغلط في تأويله فهو ظني فيوجب  
وليس بقطعي فلو كفر بها جحد وقد تم التقسيم الاول بحسب وجوه النظر  
التقسيم الثاني للكتاب يكون باعتبار البيان والظهور فهو أربعة أيضا  
لأن المعنى ان اهل التأويل فان ظهر المراد منه بنفسه فالظاهر والافاضل ولم  
يحمل التأويل فان قيل النسخ فالمفسرون لم يقولوا بالحكم ولهذا الاربعة أربعة  
أخرى تقابلها على اللف والنشر المرتب لأن المعنى ان حفي لغير الصيغة فالظني  
وان كان الخفاء فنفسا فان امس دأركه بالشامل فالشكل والافاضل فان البيان  
مجهول فالجمل والافاضل .

أما الظاهر فهو ما ظهر المراد منه للسامع بصيغته أي من غير احتياج الى  
شيء آخر مثاله نحو قوله تعالى واحمل الله البيع وحرم الربا فهو ظاهر في انه حلال  
والنحرى وحكمه وجوب العمل بما ظهر منه على سبيل القطع واليقين على الراجح من  
صحة به اثباتا لحدود والكتابات فان في التورخ وكل من ظاهر والنسب والمفسر  
والحكم بوجوب الحكم أي بثبوت قطعنا .

وأما النص فهو ما ازداد وضوحا على ظاهره من ان تكلم سوف له  
لا ينقص الصيغة نحو فاكحوا ما طاب لكم من النساء من ثمن ودموت ورباع فهو ظاهر  
في باهة النفاذ نص في بيان العدد لأن السووله وحكمه وجوب العمل بما  
وشي على اهل التأويل لا يفرح في قطعيته لأنه عتقنا خبرنا من دبل  
فهو في غير المسم كالمفرد بين وبين الظاهر أن السووله شرطية وعدم  
شرط في الظاهر فلو قيل أيت زيدا حين جاء فدون لكان رويته

نصا وبجئ فلان ظاهر لكونه غير مقصود بالذات .

وأما المفسر فهو ما ازرر وضوحا على النص على وجه لا يبقى معه احتمال  
التأويل لكنه يقبل النسخ في قوله تعالى فسجدوا لله كنكم كلهم اجمعون فانه ظاهر  
بالنسبة لسجود الله كنكم نص في تعظيم آدم عليه السلام لانه مسوق له الكلام  
لكنه يحتمل التخصيص ببعضهم فقطع بقوله كلهم ويحتمل التأويل بأن يكونوا  
مترفين أو مجتمعين فقطع بقوله اجمعون نصا مفسرا وحكما وجوب  
العمل به قطعا على احتمال النسخ ان لم يكن خبرا لهذه الآية والافند ينسخ  
وأما المحكم فهو ما حكم المراد به ولا يحتمل النسخ والتبديل وهو فسان  
محكم لذاته كآيات التوحيد أو محكم بغيره كجميع القرآن بعد وفاة النبي صلى الله  
عليه وسلم وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال تأويل أو تخصيص أو نسخ فهو  
أتم القطعيات في إفارة اليقين فهو في المرتبة الرابعة في الظهور فعند التعارض  
يقدم المحكم على الجميع والمفسر على الظاهر والنص ويقدم النص على الظاهر مثال  
التعارض بين الظاهر والنص قوله تعالى وأهل لكم ما وراء ذلك وقوله تعالى  
فأنكحوا ما طاب لكم من النساء متنى ومثوث وبإح فالاول ظاهر في إباحة النكاح  
ولا يقتضي حرمة الخامسة والثاني نص في بيان العدد لسوقه ولا يقتضي  
حرمة فلما تعارضا رجع النص لقوته ومثال التعارض بين النص والمفسر  
قوله عليه السلام المستأمنة تنوضا لكل صلاة نص مفيد لا يجاب بالوضوء لكل  
صلاة وسوق الكلام له لكنه يحتمل التأويل بأن يراد من الصلاة وقتها وقوله  
عليه الصلاة والسلام المستأمنة تنوضا لكل صلاة مفسر لانه لا يحتمل التأويل



فتعارضها فراجع المفسر على النص ومثال التعارض بين المفسر والمحكم أقيموا  
 الصلوة فإنه ظاهر في معناه بالنظر إلى عارف اللسان نص من حيث  
 أن الفرض من سوق السلام أي بما للصلوة مفسر من حيث أنها كانت مجزأة  
 فصرها النبي عليه الصلاة والسلام بقوله وفعله ثم هي كانت تحتل أن لا تنكح  
 وقوله نعم أن الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقتا يقضي  
 التكرار وهذا الحكم في التوقيت فترجع على الأول من تلك الحثية .  
 وأما الخفي فهو ما خفي المراد منه بعارض غير الصيغة ولا يقال إلا  
 بالطلب وحكمه النظر فيه ليعلم أن اختفائه لزيادة والنقصان فيظهر  
 المراد منه ومثاله قوله نعم والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فهو ظاهر  
 بالنسبة لوجوب قطع اليد لكل سارق لكنه خفي بالنسبة للطرار والبناءش  
 لأنهما اختصا بتسمين آخريين لأجل زيادة معنى السرق في الطرار لأنه يسرق  
 من البقطان بضرب غفلة فتقطع يده ولأجل نقصان في البناءش لأنه  
 يسرق من غير حرز ومن هو غير قاصد للحفظ وهو الميت فعدينا حكم النص  
 إلى الطرار بدلالة النص لأجل الزيادة فيقطع ولم نعد الحكم في البناءش لأجل  
 النقصان فلا يقطع عنه أي حيفة السياسة وعند أبي يوسف في الشافعي  
 يقطع البناءش على كل حال لقوله عليه الصلاة والسلام من نبش قطعا  
 وحده أبو حنيفة على السياسة لما روي عنه عليه الصلاة والسلام يقطع  
 على الخفي وهو بصفة أهل المدينة البناءش .  
 وأما المشكل فهو الداخل في أشغال ومثاله . وحكمه اعتقاد

الحقبة فيما هو المراد منه ثم لا قبل على الطلب والتأمل الى أن يتبين المراد منه  
مثاله فأتوا هرتكم افي شئتم فان كلمة افي تجي بمعنى من أين وتجي بمعنى كيف  
فلما تأملنا بلفظ الحرث علمنا أن المراد كيف شئتم قبلون اللؤلؤة من مرآة  
هرما لأن البرميل الفرت لا الحرث وقد يكون الاشتغال لاستعاره بمعنى  
خامضة مخفولة تقاوير من فضة في وصف أو ان الجنة فان فيه اشتغال  
من حيث ان القارورة لا تكون من الفضة فلما طلبنا للقارورة صفتين حمية  
وهي الشفافة وزميمة وهي السواد والفضة صفتين حمية وهي البياض وزميمة  
وهي عدم الصفاء فلما تأملنا وجدنا أن الجنة في صفاء القارورة وبياض الفضة  
وأما المجمل فهو ما ازدرحت فيه المعاني واشتبه المراد به اشتباهها لا بدرك  
بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل كما اذا ارد  
باب الترجيح في المترك او باعتبار غرابة اللفظ كالمهاويع قبل بيانه تعالى فلو  
بد في المجمل من مبادئ طلبات بخلاف الحقني فانه يدرك بمجرد الطلب والمشكل  
بأن التأمل بعد الطلب وأما المجمل فلو بد له بعد الطلبين من التأمل للتعيين وحكمه  
اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد منه والتوقف فيه الى أن يتبين بيان المجمل كالمادة  
والزكاة فانها محمودان لكن بينهما السنة من حيث المقدار الواجب والكيفيات  
والدرجات والسنن بيانا شافيا .

وأما التشابه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه قبل سماع  
القيام ولا يرجح به وهذا أصله فهو في غاية الخفاء كالحكم في غاية القهوه  
وحكمه عند الحنفية كالسلف اعتقاد الحقيقة وتفويض معرفة المراد منه اليها



ومنه كل نفس وهم التشبيه واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة الأولى بقراءة الوقف على  
الآلة. الثاني أن الله تعالى ذكره لا يؤولين في معرفته نعم بقوله تعالى وأما الذين في قلوبهم  
زيغ الآية. والدليل الثالث هو أن الذي أول لم يؤمن بكلام الله تعالى حتى أوله ووزنه  
بميزان عقله لا بكلام الله تعالى. وقال الخلف وهم من كانوا بعد الشذوذ ثمانية أو بعد  
الخمسائة نزهة الله تعالى عما لا يليق به من صفات المحدثين ثم نصيب المراد لما نصيب اليد  
بالقدرة والاسنوار بالاستعداد والملوك واستدلوا على من ذهبهم بثلاثة أدلة أيضا  
الأولى قراءة وصل والراكون في العلم. والثاني قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون  
والذين لا يعلمون فإذا لم يعلم معناه يلزم المساواة بينهم في عدم العلم. الثالث هو أن  
الله تعالى أنزل القرآن للاستفاد بمعرفة أحوالهم فإذا لم يعلم معناه لم يستفد به  
واجب على الأول بأن الركون في العلم وإن لزم معرفتهم له بقراءة الوصل لكن  
معرفتهم تكون بأعدم الله تعالى لهم ما بوجهي كالنبيا ومن أخذ عنهم أو بالهام  
وكشف كالأولياء ومن أخذ عنهم والمنوع إنما هو التوليد الفكري العقلي وعن الثاني  
بأنه لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فيما من شأنه أن يعلم كغير المتشابه  
أما هو فثابت أنه لا يعلم بل الجهد فيه عينا لعلم لمعرفة الذات العلية وعن الثالث  
بأن الاستفاد بالقرآن يكون بمعرفة أحوالهم كغير المتشابه أو بالاعتقاد بحقيقة المراد  
منه كالتشابه فعلى كل الاستفاد حاصل على أنه نقل جموع من المحققين أن الخلف إنما علمهم  
على التأويل دفع طعن المبتدعة في كلام الله تعالى بسبب التشابه فما أولوا الالاف ذلك  
الذريعة فقط وأما عقيدتهم في التشابه فهي كذهب السلف بدفعه وأصله  
التقييم الثالث بحسب الاستعمال ووجه انتقام إلى أربعة أن اللفظ أن

ان استعمال في معناه الموضوع له حقيقة والافجاز وكل واحد منهما ان كان ظاهرا  
المراد بحسب الاستعمال فصح والافنائية . اما الحقيقة فهي الكلمة المستعملة  
فيما وضعت له والمراد بالوضع دلالة عليه من غير قرينة فان كانت من جهة اللغة  
فحقيقة لغوية وان كانت من جهة السرخ فشرعية وان كانت من قوم مخصوصين  
فصرفية خاصة وان كانت من قوم غير مخصوصين فصرفية عامة . وحكمها وجود  
ما وضعت له خاصا كان او عاما فخرج عن الحقيقة المعامل والموضوع قبل الاستعمال  
والغلط والسهل والكنائية البليانية على قول فيها والمتساكنة .

( قاعدة ) عدم الحقيقة التبادر وعدم صحة النفي بخلاف الجاز .  
( قاعدة ) متى ما كان العمل بالحقيقة لا يصار الى الجائز الا اذا انقضت الحقيقة  
نحو لا آكل من هذه التخلية فيحمل على ثمرها . او تنذر رت كذا آكل من هذه  
الفد فيحمل على الطيور فيل . او كانت مبهورة شرعا كوكلمة في الخصومة  
فيحمل على مطلوب الجواب . او بدلالة العادة كذا يضع قدم في دار فدون  
فيرد به الدخول مطلقا فيكون العقد في قوله نفا ولكن يؤاخذكم بالعقد تم  
الديمار لما ينقضي أي يرتبط فيخص بالمنقذة لتكونها ربط القسم بالقسم  
دونه العزم أي قصد القلب كما في الغموس فتخص الكفارة بالمنقذة عند  
الحنفية لتكونه اقرب للحقيقة بدرجة . وعند الشافعية في الغموس أيضا  
كفارة ويكون الاطمان في قوله نفا ولستأكلوا انكم آباء وكم محرم على الوطأ  
لأنه الحقيقة دون العقد لأنه الجائز فتحرر منية الشبه على سبب عند  
الحنفية بهذه الآية وتحرم المعقود عليها أيضا بالاجماع او بزيادة



الحقيقة مع الجاز في مقام لنفي فانه جاز . وعندك شافعي هو محمول على الجاز .  
العقد فتح مزية الأدب للدين .

وأما الجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعدم منع قرينة مانعة  
عن زادة ما وضعت له . وحكم وجود ما استعمله فاصلا له أو عاملا وله  
عموم له عند بعض الشافعية وقال أئمة الشافعية والحنفية بعمومه وليس هو بضروي  
كيف وقد وقع في القرآن المنزه عن الضرورة ولهذا جعلوا قوله عليه الصلاة والسلام  
لا تتبعوا الدعوى بالدعوى ولا الصالح بالصالحين عاما في كل ما يحمل الصالح لا كما قال  
الأولون انه مخصوص بالطعام . ( قاعدة ) لا يجوز الجمع بين الحقيقة والجاز  
عند الحنفية كما هو الرابع عند البيهقي ويجوز عند الشافعية كما أجازوه النحويون ولذلك  
كان التضمين النحوي فيه جمع بين الحقيقة والجاز لانه اشتراك كلمة معنى كلمة أخرى لتفريق  
نقدتها بخلاف التضمين اللفظي فانه استعمال اللفظ في المعنى الموضوع له وتغيير  
حال من المعنى الآخر نحو أصبح يقرب كعبه على كذا أي ناديا عليه .

( تنبيه ) الخندق في الجمع بين الحقيقة والجاز هو في غير النفي وفي غير أن يكون  
أحدهما مراداً أصالة والثاني تبعا والافيجوز اتفاقا لانه معنى مجازي عام يكون  
المعنى الحقيقي والجازي داخلين فيه بخلاف الجمع المذكور فانه يراد به خصوص كل  
من المعنيين فنحو غنبي أسد وتريه به الرجل الشجاع والحيتون المفترس هو جمع بين  
الحقيقة والجاز وإذا أردت به المجزئ وهو معنى عام شامل لهما يكون مضمون  
الجاز المتفوه على صوته من إذا أوصى للموالي لا يتناول موالي الموالي وإذا كان  
له معتوه واحد يستحق النصف ولا يلحقه غير الخمر بالخر في حوله الجرد بقليله وهو لا

اسطار خلا قال الشافعي ، ولا يراد بنو ابيه بالوصية لا بناء له لأنه للصبي  
 حقيقة ولغيره مجاز ولا يراد المس باليد في قوله نقا اول مستم النساء لأن الحقيقة  
 في غير الأخير مرادة والمجاز وهو الجماع مراد فيه فلم يوجب آخر وهو المجاز في غير  
 الأخير والحقيقة في الأخير مراد به لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وما  
 قيل لو قال الكفار امنونا على ابناءنا أو اولادنا وموالينا فان ابناء  
 ابناءهم وموالي مولاهم يدخلون في رواية الاستحسان فيلزم مكم أيتها الحقيقة  
 الجمع بين الحقيقة والمجاز فجوابه أن ظاهر اسم الأبناء يتناولهم فصارت شبهة  
 في حقن الدم من أن يسفك والأمان يثبت بأدنى شبهة بخلاف الاستحسان  
 على الآباء والأمهات حيث لا تدخل الأجداد والجذات لأن هذا تناول  
 معتبر بطريقه التبعية فيلزم بالفروع دون الأصول وأما حرمة نطاق الجدات  
 فتبوتها إما بالاجماع أو بالنهي دلالة لأن العلم في حرمة الأمهات الأصلية  
 وهي ثابتة في الجدات بالأولى وإنما يقع على الملك والاجارة فيمن حلف  
 لا يدخل دار فسدن وعلى الدخول حافياً أو متنعم فيمن إذا حلف لا يضع  
 قدمه في دار فسدن باعتبار عموم المجاز وهو شبه السكنى في الأول ومطلق  
 الدخول في الثاني من ذكر السبب وإرادة السبب وإنما يحتمل إذا قدم  
 ليدأونها في قوله عبثه حريصم يقدم فسدن مع أن اليوم لئلا حقيقة  
 وللليل مجاز باعتبار عموم المجاز وهو مطلق الزمن ويعرف المجاز بتبادر  
 غيره إلى الفهم لولا القرينة وبوجه الثاني و بعدم الدطراد كما في وسأل  
 القرية فسد يقال وسأل الباط أي صاحبه ويجمع لفظه على خدش جمع



لفظ الحقيقة كالأمر بمعنى الفعل مجازاً. يجمع على أمور بخلاف بعض القول حقيقة  
فانه يجمع على أوامر وبالاتزام تقييده أي تقييد اللفظ الدال عليه كجناح الذل  
ونار الحرب بخلاف الحقيقة كعين شهد وتوقف على المعنى الآخر نحو ومكروا  
ومكراله وباطلاقه على المستحيل نحو وأسأل القرية. (قاعدة) المجاز  
والنقل خلاف الأصل فالحقيقة مقدمة عليها وهما مقدمتان على الاشتراك  
وانما يعدل إلى المجاز لنقل الحقيقة على لسان كالخفقيوه اسم للدهية  
أو بشاعتها كالطرائد يعدل إلى الفاظ أو جبرها للتعلم أو المخاطب  
أو بدخلة نحو زيد أسد فانه ابلغ من شجاع أو شهرته وقا حقا والمراد  
عن غير الناطقين الجاهل بالمجاز وقائمة القافية أو الوزن أو السجع .  
(قاعدة) المجاز والاستعارة مترادفان في هذا الفن وإن كانت اخص  
منه في مصطلح أهل البيان لأنها عندهم مجاز عند قلة المتأخرين ثم إن عروفاً  
المجاز خمسة وعشرون. السببية نحو رعبت غشا أي بنا تاسيبا عنه  
والسببية نحو شربت الازم حتى ضل عقلي أي الخمر واطلاق اسم الكل  
على بعض نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم أي أنا ملهم والعلم  
نحو تحرير رقبته والملازمة نحو نطق الحمار على وجه وعلمها نحو  
قوم إذا هاربوا منه وما زهر روض النساء ولو باتت بأطهار أي عتزلوه  
واطلاق المعلوم وإرادة المقيّد نحو أولدتم النساء أي وطنتوهن أو بعكس  
نحو أبيت مشغول إذا المشغولة البعير المتدلية. واطلاق العار وإرادة  
الخاص نحو الذين قال لهم الناس أي نعم بن سعد الأسدي وعكس نحو

ولا تفعل لهما أني إذا مراد مطلق الأذى، وأطردق الحال على المحل خوفاً في رحمة الله  
 أي الجنة وعلم نحو العلم في مكة أي أهلها، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه  
 مقام نحو وسأل القرية وعلم نحو أنا ابن جده أي ابن رجل جده الأمر  
 وجربها، ونسبة الشيء باسم مجاوره نحو سأل الوادي أي ماؤه والأول نحو أني  
 أني في عصر خمر أي عنيا يؤدل إلى كونه خمرًا، ونسبة باسم ما كان عليه  
 نحو وآتوا البتامة أموالهم، والالية نحو ضربت عصا أي بعصا، والبدلية نحو  
 فمدني أكل اللحم أي الدية، وأطردق العرف بالدم وإرادة واحد منكم نحو دخلوا  
 الباب في قول والكرة في الإنبات للعموم نحو علمت نفس أي كل نفس على قول  
 والضدية نحو بشرهم بعباد اليم أي أنه لهم، والحذف نحو واختار موسى قوم أي من  
 قوم، والزيادة نحو ليس كشأنه شيء. والنوع الخامس والعشرون المشابهة فاطردق  
 الاسم على زيد بعد قوله الشجاعة والصحيح أنه يشترط سماع نوع العدد ثم شخصها  
 ثم اعتبار ذي العدد. على ما صح من جهة أصل تقدم.

(د فائدة) ويتعلق بالحقيقة والمجاز كلمات المعاني ومنها الحروف لأنها  
 تجري فيها الاستعارة التبعية كما تجري في المشتقات والأفعال والمبهمات  
 والإضافه وأسماء الأفعال على قول فمن الحروف (الواو) وهي لطلوه  
 الجمع لا تفيده ترتيباً ولا مقارنة ولا عكس ترتيب فان وجه معنى من تلك  
 المعاني فهو من القرائن التي رجية وأما في قول القائل لغير الموطوءة ان دخلت  
 الدار فانت طالوه وطالوه إنما تطلوه واحدة عند أي حنيفة وهدى  
 عند ما جيه لا باعتبار الواو بل لأن موجب هذا الكلام وهو ذكر الطلقات



متعاقبة على وجه متصل الأول بالشرط ثم الثاني ثم الثالث لا فرق عنده والاجتماع  
عندهما أي لا شراك بين المعطوف والمعطوف عليه متعلقين بالشرط بدو واسطة فيقع  
جمله وإذا قال غير موطوءة أنت طالق وطالعه وطالعه بدو شرط انما تبين بوجه  
لأن الطلاق الأول وقع قبل الفراغ عن الكلام بالثاني فسقطت ولابته لغوات المحل لثبوتها  
غير موطوءة فلم ينفى الثاني والثالث لا لاوار . وقد تكون الواو للحال لقوله بعد  
أية إلى الفاء أنت حر ليقع العطف لكون المعطوفة اخبارية على انشائية حتى يرتق  
إلا بالأداء . وقد تكون الواو لعطف الجمل فليجب فيها المشاركة في الجز لبقوله هذه  
طالق ثم نا وهذه طالق فتطلق الثانية واحدة لأن الشركة في الجز انما كانت لفقار  
المعطوف إليه فاذا كانت تامة فقد ذهب دليل الشركة ولذا في قولها طلقني ولك ألف  
لعطف الجملة عند الامم حتى اذا طلقها ليرجع شيء لأنها للعطف حقيقة والمعاوضة  
في الطلاق رائدة اذ الكرام تأبى العوض فيه بخلاف حمله ولك درهم فانها الحال اتفاقا  
للزوم للمعاوضة في الاجارة وقالوا انها للحال بدلالة حال المعاوضة  
اذا خلع عقد معاوضة فيصير وجوب الألف عليها شرطا وبه لا فيجب الألف .  
والفاء للترتيب والتعقيب في كل شيء بحسبه فيتأخر المعطوف عن المعطوف عليه  
وان عطف فاذا قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت طالق فالشرط ان  
الثانية بعد الأولى بدو ون تراخ فلو دخلت تراخ لم تطلق ، وتسعمل في أحكام العال  
مجازا كما اذا قال لاخر بعت منك هذه البع بكذا فقال لاخر فهو حر انه قبول  
للبيع ويقوله فضاء ، وقد تدخل الفاء على الفعل اذا كانت لعلامة مما به وم أي  
يبقى ليحصل الترتيب فتدفع الفاء نحو اد إلى الفاء فانت حر أي لذلك حر فيقتضيه

لا  
المنوي  
والذكر  
ص

للحال وان لم يؤد . وتستعار بمعنى الواو في قوله له علي درهم فدرهم حتى لازم درهمان  
 اذ التعقيب لهذا السبب لأن التعقيب يكون في الأعراض والدفع على لا يتصور فيه  
 التعقيب إلا بسبب لوجوب في الزمة والحال انه لم يباشر سببا آخر بعد لتكلم بالدرهم  
 الأول حتى يكون وجوب هذا عقب الأول فلزم أن تكون بمعنى الواو فيلزم درهمان  
 ونتم للتراخي بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف وهي للتراخي في التكلم والحكم عند أبي حنيفة  
 رحمه الله وعندهما للتراخي في الحكم مع الوصل في التكلم حتى اذا قال غير المدخول بها أنت  
 طالع ثم طالع ثم طالع ان دخلت الدار فعنده يقع الأول فقط لأنه لما وقع الأول  
 وتراخي الثاني عنه تكلم لم يبق محل للثاني فلغا وهذا اذا أخر الشرط ولو قدم الشرط  
 تعلق الأول به ووقع الثاني ولغا الثالث وفائدة تعلق الأول انه ان ملكها ثانيا  
 بالنظام ووجه الشرط يقع الطريق حينئذ بالتعلق السابق وقال الها جنان يتعلقن  
 جميعا وينزل على الترتيب سواء قدم الشرط أو أخر فان كانت مدخول بها يقع الثالث  
 والادفع الأول ولا يقع ما بعده وأما عند أبي حنيفة في المدخول بها فان قدم الجزء  
 يقع الأول والثاني في الحال وتعلق الثالث بالشرط ففانه سكت عن الأولين ثم قال  
 أنت كذا ان دخلت الدار وان قدم الشرط تعلق الأول به ووقع الثاني والثالث  
 في الحال وفي قوله عليه الصلوة والسلام من حلف على يمينه فرأى غيرها خيرا منها فليكنفر  
 عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير مستعارة بمعنى الواو عند بحقيقة الأمر تدل  
 عليه الرواية الأخرى التي فيها تقديم قوله عليه الصلوة والسلام فليأت بالذي  
 هو خير فانها تقتضي تقديم الحنث على الكفارة فوجب التطبيق بينها بجعل ثم  
 في الرواية والله ولي بعض الواو ولم يعكس لأن تقديم الكفارة على الحنث غير



واجب بالاتفاق فلو علمنا بالرواية الأولى يلزم وجوب تقديم الكفارة على الحنث  
 وهو حذف الجماع ويلزم تخصيص الكفارة بنوع المال فقط لأن الشافعي رضي الله  
 عنه لا يجوز تقديم الكفارة بالصوم . وبل أدبيات ما بعده والاعراض عما  
 قبله إن كان صائماً لا عرض عنه كما في الخبر بخلاف إنشاء فإذا قلت جاءني  
 زيد بل عمرو كان معناه أن المقصود أدبيات الجهر وعمرو لا يلزم فزيد يحتمل مجيئه  
 وعدمه فإذا زدت لا قلت جاءني زيد بل عمرو كان نصاً في علم مجيئ زيد  
 وهذا في أدبيات وأما في النفي بأن يقال ما جاءني زيد بل عمرو فنقر حكم  
 المصطوف عليه ونجعل ضده للمصطوف . وقيل تنفاس بنفسه للمصطوف فطلاق  
 تمدناً إذا قال أنت طالوة واحدة بل شئين لأنه لا يملك إبطال الأول لأنه  
 إنشاء بخلاف قوله له علي الفيل ألفان حيث يلزم ألفان فقط لأنه يملك  
 إبطال الأول لأنه إخبار وقرار خلد فالزفر حيث قال لثانين على الأول  
 فأوجب عليه مائة آلاف وهذا كله في المفردات فإن دخلت على الجمل فهي  
 أما إذا ضرب الأبطال في نحو قوله نقلاً أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحوة .  
 أو إذا ضرب الانتقالي نحو ولد يالكاتب بظهره بالحق وهم لا يظلمون بل قلهم  
 في غمرة من هذا فما قبل بل على حاله . ولكن شدة ومخفة . لأنه  
 أي رفع النولم الثاني من الكلام السابع بعد النفي فقط عند عطفا المفرد على المفرد  
 أما إذا عطفت جملة على جملة فبعدهما ومعناها إذا عطفت جملة بغير معنى  
 بل في نقل الحكم للثاني بعد النفي أو الأدبيات وإذا عطفت مفردات لا تكون إلا بعد  
 النفي وشبهه على عكس معنى لا لأنها ثبتت لما بعدها ما بقي عما قبلها .

وخالفت بل أيضا لأن بل لا يدخل من الأول ولكن ليست كذلك ولا يصح لعطف  
 بها الاعتناء سابق الكلام أي ارتباط ما بعده بما قبله بقى أو أبحاث بحيث يكون له ذكر  
 بعد لكن مما يكون الكلام السابق يتوهم منه إلى طبع عكسه والافهم متأنف مثال  
 عدم الانساق فالأمة إذا تزوجت بغير إذن مؤدها بمائة درهم فبلغه فقال المولى  
 لأخيه النفاخ بمائة ولكن أخيه بمائتين مثله ان هذا ضحك للنفاخ وجعلت لكن  
 لا يستد والنفاخ بعد الانساق فيكون بقى فعل واثباته بعينه فيكونان متفاديين والتضاد  
 مطلق للانساق فتدني تحقوه معنى العطف ولا يعتبر الاختلاف من حيث إلى فإنه يقع  
 السادس من الحروف أو العاطفة وهي بعد الخبر للثمة نحو لبثنا يوما أو بعض يوم  
 أول التشكيك نحو وأنا وإياكم لعلى هذين أو في ضلوك مبي . وهي بعد الطلب  
 للاباحة إذا جاز الجمع بين المتعاطفين نحو جالس الحسن وأبي سيرين . وللتخيير إذا لم  
 يجر الجمع نحو تزوج هذا أو أختها . وتكون بمعنى الواو نحو قوله وقد زعمت ليلي يا بني فهد  
 نفسي نفاها أو عليها فجرها . وللتقسيم نحو الطامة أم أو فعل أو حرف أي منقسم  
 إلى الثلاثة تقسيم الهي إلى جزئياته . وبمعنى إلى فينصب بعدها المضارع بأن  
 مضمرة نحو لا كرمك أو تقضيني حفي . أو بمعنى إلا نحو لا قتله العاقرا أو سلم  
 أي إلا أن سلم . وبمعنى بل نحو قوله وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون  
 وللتقريب نحو ما دري أسلم أو ورع وما أدرى أذن أو أقام لمن قهره سلم  
 وإن أسرع في أذانه فإذا قال هذا هرا وهذا يكون انشا لأن الشرح وضعه  
 لإنشاء الحرمة ولكنه يحفل أن يكون اخبارا عن حرية سابقة لتكون خبر من  
 حيث اللغة فلما كان ذا جرتهين أو والتخير للمتكلم بأن يوقع العتق على أيها شاء



من حيث كونه انشاء ومن حيث الخبرة يكون تعيينه في كل منهما بياناً للثبوت  
المجرد لصادر عنه من حيث كونه خبراً لا يشترط له صلاحية المحل لأن  
انشاء الشيء لا يكون الا في محل صالح للتعقيل فاذا مات أحدهما قبل البيان  
فقال كان الميت مراداً به لم يقبل منه لأنه لم يبق محمداً يجاوز التعقيل وتعين  
الحق التعقيل ولما كان اظهاراً من وجه يجبر عليه من جانب القاضي واللفظ  
الانشاء لا يجبر. وازدادت في لو كانت بأن يقول وكلت هذا أو هذا  
صحيح تصرف كل منهما ولا يشترط اجتماعهما بخلاف البيع والجارحة فإنه لا يصح  
التدريج فيها إلا أن يكون من له الخيار معلوماً في اثنين أو ثلاثة بأن  
يقول على أن الخيار للبائع أو للمشتري أو للمؤجر أو للمستأجر في اثنين أو  
ثلاثة من البيع أو المؤجر فيصير استعمالاً من زفر والثنائي لا يصح  
قياساً لغيره لأنه في الكفارة يجب أخذ الأشياء فاء ادى الكل يقع  
أخذها بالكفارة وإبائياً به وان تركه الكل يعاقب على أدائها عند  
الطرفين والمقتضى أن لا يجب على سبيل البر أن يأخذها فقط  
وجوب إبائها وان تركه الكل يعاقب على الجميع وهذا عند وضع اللغة  
والشرع وأرى قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون  
في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا الآية للتخيير عند عدم ماله  
فيجوز عدمه على سبيل ما يراه مصلحة وهذا الخفية أو بعض بل لأن من باب  
المجازية ونحوها على أربعة أنزاع أخذ الكل فقط أو قتل فقط  
أو قتل مع أخذ الكل أو أربع التخريف فقط والجزء أو بغيره على سبب

الاية غلظا وخفة ولكن لم يند سر الجنايات في النفس عما ذاع على فمهم  
العاقلين فطاعه تغبر عبارة اخرى ان يقتلوا فقط بل يسلبوا اذا  
هموا بين قتل النفس واخذ المال بل تقطع يديهم وارجلهم اذا اخذوا  
المال فقط بل ينفر من الارض اذا هونوا الطريق واستدل الخفية  
على هذا التفصيل بفعله عليه الصلوة والسلام بذلك في اسباب ابي  
برودة مع نزول الوحي بقوله بهذا التفصيل المذكور . ومن الحروف  
العاملة حتى روي لانشاء الغاية فتكون جارة اسما صريحا او مصدرا  
مؤثرا من ان الفعل نحو حتى يربع الينامرسي وتكون بالجملة لرفع او  
دنيى بعض اركانها وتكون ابتدائية بان تبدأ بعدها جملة اسمية او  
فما زالت القلي تخرج وماؤها بدجلة حتى ما دجلة اشغل  
او فعلية نحو حتى يدرجونه . والتعليل نحو اسلم حتى تدخل  
الجنة . وهما دون الجر فالباء الموصول وهو ملحق بالشئ وايضا به  
باشئ حقيقة نحو استكت الجبل يدي . ومجازا نحو مررت بزيد ، وانته  
زهد له بنزول ابي اذ صبه ، واللام مستعانة وهي ان تدخل على اية  
او المزال منزلة التوكيد . والسببية نحو وظلنا بنابذنه . والوصفية  
وهي التي تارة بمعنى مع وبغني عنها وعن مصرى بالمال نحو احبط بسبب  
ابن سقيم أي حاله كان لك ملها الامر لله . ونظرية الزمانية اضافة  
رابعة كقوله كرمنا رين ان يراى بنا أي يراها . والصفة نحو شئت  
الفرس بألف ، والجارية كقوله كرمنا رين كرمنا رين أي كرمنا



والاستعداد نحو قولهم لعل الكتاب من ان تأمنه بفطاري عليه واقسم وانما  
كألى نحو قد أسس بي أبي الى . والتوكيد كقولهم بالله شهيداً أو لبعضهم قولهم  
تعالى عيسى يشرب بها عباد الله أي منها . وتصح الايمان فليكون مع استعداد  
التمتع حتى لا يشترط وجوده بخلاف البيع حتى اذا قال اشتريت فلان فلهذا  
العبد بغير حصة هبة يكون الكسر ثمة يثبت في الذمة فيصح الاستبدال به قبل  
القبض ولو قال اشتريت الكسر بالعبد فيكون له ثمة فتراعى شرطه فلو قال  
ان اخبرني بقدر وم قدرون فعبدى حر يقع على الاخيار المحو حتى لو اخبره كاذباً  
لم يمتوه بخلاف ان اخبرني ان فلان اقدم فانه يتناول الصدق والكذب ولو  
قال ان خرجت من لدن الربازي فانت كذا يشترط كماله لان لعل خروج  
لان معناه الاخر وهو ما لا يقاؤن . والاستثناء ميزان المعوم بخلاف  
الا ان آذن لك فانه على الاذن مرة لئلا ينفذ حقيقة الاستثناء وفي قوله  
انت طالوت عتبة الله بمعنى الشرط لقوله ان شاء الله . وقال الشافعي الباء  
في قوله تعالى والسجود كسر لبعضهم وقال مالك هي صلة وعند أبي حنيفة  
للاصاق بأصل وضعها ولكن اذا دخلت في آلة المسح اقتضت استيعاب  
المحل كسيت الحائط بيدي واذا دخلت على الموضع كما في الآية لا تقتضي تبعاً  
الموضع بل الاصاق الآلة به فمن هذا جاء البعض لا بالباء . وعلى معناها  
الاستعداد حساً أو معنى نحو علي بن وبعني مع نحو آني المال على حبه  
أي مع حبه ومعنى عن نحو عيت عليه أي عنه والتمثيل نحو ونابرو  
الله على ما هلك أي لأجل هلاكه اياكم وللطرفية نحو ودخل المدينة

حيث غفلة من أهلها. ولا تستدرك خوفه بنفس المنكر على أنه لا ينس  
من روح الله. وللزيارة نحو حديث الصحيحين أبي لا حلف على يمين أي يمينا  
وأما على ما عرفت ففعل ومنه أن فرعون عدا في الأرض، وتكون أسما بمعنى  
فوق نحو غدا وت من على السطح أي من فوقه فاذا قال له علي ألف درهم يكون  
دينا لأن على للاستعلاء فتفيد الوجوب حقيقة الدان يصل به الولاية  
فيحمل على وجوب الحفظ. ومن التبعض فان قال من شئت من عبيدي  
عنته فأعنته فله أن يعتقهم إلا واحد منهم عند أي حيلة رحمه الله  
تعالى عما يدرك من العلم والتبعض وهما من ومن وقال أبو يوسف ومحمد له  
أن يعتقهم كلهم حمدا لمن على البيان وتكون من أيضا لابتداء الغاية من زمان  
أو مكان أو غيرها نحو أنه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم. وللتبعض نحو  
ما نسخ من آية أو نسخا وعاد منها أن يصح حملها الموصول والضمير. وللتعديل  
نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت أي لا جلها. والبدل  
نحو أضيفتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدله. والغاية كالموت قربت منه أي  
البيه. وتنصيص العلم نحو ما في الدار من رجل. ومرادفة للباء نحو يظنون  
من طرف خفي أي به. ومرادفة لعن نحو قد كنا في غفلة من هذا أي عنه.  
وفي نحو إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي فيه. وعند نحو لن تغني عنهم  
أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا أي عنه. وعلى نحو ونصراهم من  
القوم أي عبيدهم. وإلى معانها انتهاء الغاية أي المسافة. وتارة  
أيضا مضافا إلى نحو سرت من البصرة إلى الكوفة. وزمانية كسرت من يومئذ إلى يوم



كذا أو لازمانية ولا مطانية نحو اشتريت من صنف كذا الى صنف كذا ثم اذا  
كانت الغاية منفصلة عن الغاية فتدخل الا بقدرية نحو اشتريت من هذا المكان  
الى هذا المكان . وان كانت متصلة فالكلام اسم الغاية يتناولها فتدخل الغاية فيها .  
وتكون غاية لا تحاط ما دونها خوفا فلو وجوهكم وأيديكم الى المرافق راء  
كان لا يتناولها وفيه شك فلو تدخل خوفا تموا الصيام الى الليل . ونحو لا سبيل  
من يوم كذا الى يوم كذا ونحو غاية مد أي مد الحكم اليها . وفيهم معانيها الظرفية  
الحقيقية ان كان للظرف احتواء . وللظرف تميز نحو الماء في الكوز والافجارية  
نحو انجاة في الصدق وزيد في البرية والعلم في صدر زيد . وتأتي للمصاحبة  
نحو ارجعوا في أمم من قبلكم أي معكم . وللتعجيل نحو لكم فيما أفقتم . والاستعداد  
نحو لا صلبتكم في جندوع النخل . وللتوكيد نحو قال اركبوا فيها أي اركبوها  
وبمعنى الباء نحو قوله تعالى جعل لكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً  
يزرؤكم فيه أي يكثركم بسبب هذا الجعل . وبمعنى الى نحو فروا ايديهم في  
أفواههم أي اليها . وبمعنى من نحو هذا زارع في الثوب أي منه أي فيه يصيبه  
لقلة ثم انهم اختلفوا في حذف في واثنائه في ظروف الزمان كانت طالوه  
غداً أو في غد فقال أبو يوسف ومحمد هما سواء . وقال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى فيما اذا نوى أكثر الزمان يصدق في حال الحذف قضاء وريائه  
لأنه نوى حقيقة كلام بخلاف الأول . فانه يصدق فيه ريباً للتخفيف  
والإنعاش يصدق دائماً نحو أنت كذا في مكة تطلق في الحال لأن  
يضم الفعل أي الدخول فيصير بمعنى الشرط .

واللام من معانيها التعليل والاستحقاق اذا وقعت بين ذات وصفة  
 نحو الحمد لله . والاختصاص اذا وقعت بين ذاتين الثاني منهما لا يملك  
 نحو الباب للدار . والله اذا كان الثاني يملك نحو المال لزيد . والصيغة  
 أي العاقبة نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا . والتمليك  
 نحو وصيت لزيد مالا . وتوكيد الشيء نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم  
 والتعديبة نحو ما أشرب زيدا العرو . والتأكيده نحو ان ربه فعال لما يريد  
 وبمعنى إلى نحو قوله تعالى فقاءه ليلدة ميت أي إليه . وبمعنى على نحو قوله  
 تعالى يخرون للأذقان سجدا أي عليها . وبمعنى في نحو قوله تعالى ونضع للرؤس  
 القطع لبوم القيامة . وبمعنى عند نحو قوله تعالى بل تذبوا بالحر لما جاءهم  
 بالتخفيف في قراءة الحمد ري . وبمعنى بعد نحو قوله أقم الصلاة لذكري  
 الشمس . ومن نحو سمعت له سراغا أي منه . وعلى نحو قوله تعالى وقال  
 الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه أي في حقهم  
 ومنها الولد ومعناها في الجملة الآية امتناع جوابه لوجود شرط  
 نحو لولا زيد لم يملك عمرو امتنع الهمدك لوجود زيدا . وفي المفاتيح  
 التخصيص أي لطلب الحثيث نحو لولا تفر الله تعالى . وفي الماصونية  
 التبريح نحو لولا جادا عليه بأربعة شهداء . وتأني للشيء كأنه قال لو  
 كانت قرية آمنت فنفصها إيمانها أي ما آمنت قرية أي أهلها حين  
 مجيئها فنفصها إيمانها الا أنهم يؤمنون .  
 ومنها حروف الشرط أي كلماته فان لم يشكوك أو لو هم وانار



او انما در او الحال فله تدخل على امر محقق فله يقال ان جاء الغد  
فاذا قال ان لم اطلقك فانت كذا انما لم يظن ان حتى يموت امرهما  
فترتبه ولا يرتبها لكونه ناسرا لذن الشرط لا يتحقق الا بضرر موت  
احدهما . واز انصله عند نخاة الكوفة للوقت وللشرط فاذا دخلت  
الفاء في جوابها كانت للشرط لازمة للفعليين ويسقط الوقت عنها  
حينئذ فكانت حرف شرط كان وقد لا يجازي بها نحو واذا بحاث  
الحيث يدعى جنس فتكون للوقت وهذا من ذهب بي حنفية . وعند  
نخاة البصرة هي موضوعة للوقت وقد تستعمل للشرط بمكان من غير  
مفهوم معنى الوقت عنها نظير متى او امر قولها اذا قال لامرأة اذا  
لم اطلقك فانت كذا لا يقع الطلاق عنده ما لم يمت احدهما نظير ان لم  
اطلقك وقال لا يقع الطلاق لما افرغ من يدك مثل متى لم التمسك وهذا  
اذا المينو والافلام نوى . وحيثا واين ران للقاء الميهم بمعنى ان مجازا  
فاذا قال انت طالق حيث او اين او اني شئت لا يقع ما لم تشاؤ قف  
مشتركا على الجاس وأما اذا ما ومتى فانهما الزمان فاذا قال انت كذا  
اذا واذا ما او متى هلئت تشاؤ في الجاس وبعد لا اتصال الطلاق  
بالزمان دون المكان . ومن هروى الشرط لو وهي حرف شرط  
المرتب في الاكثر ويقل للمستقبل ومنه قوله تعالى وليخش الذين لو  
ترأوا من خلفهم لوقوهم وقوا الشاة .  
ولو ان ليلى الذخيلية ملك علي وروني جندل وصفاح

سألت تسليماً للشاشنة أوزقا إليها صدى من جانب القبر صائح  
ثم قال الجمهور هي صرف امتناع لا امتناع فصرهم هم غفير من أهل البصرة  
ان مدار الجمهور انه يمنع الجواب بالامتناع الشرط بمعنى ان علمه انتفاء  
الجواب في الخارج هي انتفاء الشرط من غير التفات الى ان علمه العلم بانتفاء  
الشرط ما هي فسيب انتفاء الثاني بانتفاء الاول انما هي من حيث الخارج  
فقط لا من حيث العلم. وقال ابن الحارث لم يمتنع الاول لا انتفاء  
الثاني واستدل على ذلك بالدولة العقلية والنقلية اما العقلية فهي  
ان الاول سبب وملزوم والثاني سبب ولازم ومعلوم انه ينتفي  
السبب والملزوم اذا انتفى السبب ولا يلزم لا العكس لجواز ان تكون  
الاسباب متعددة واللازم اعم من الملزوم ولا يلزم من نفي الاخص نفي  
الاعم نحو لو كان هذا انسانا لكان حيوانا يلزم من نفي انساني نفي المقدم  
ولا يلزم من نفي المقدم نفي انساني فاذا انتفى كونه حيوانا انتفى كونه  
انسانا لا العكس وكذلك عند تعدد الاسباب لا يلزم من نفي احدى الاسباب  
نفي السبب لجواز ان يثبت باسباب اخرى نحو لو انتفى خروج شيء من السيلين  
لم ينتفص الوضوء لجواز ان ينتفص شيء آخر مثل خروج الدم عند الخنفة  
ومثل المرأة عند الشافعية. واما العقلية فمثل قوله تعالى لو كان فيهما آية  
الا انه لفسدتا فان الآية ماسة لاثبات الوحدة ونفي التعدد دليل  
عدم الفساد فان نفي الاول وهو التعدد يدل على عدم الفساد لان هذا  
هو المطلوب اثباته عند المشركين لأنهم ينكرونه ويدعون الشركة.



وليس المراد بالاستدلال وسباق الآية نفي الفسار في الخارج لأجل انتفاء  
 التعدد فينتفي الثاني <sup>لأجل</sup> انتفاء الأول فيكون المطلوب الاستدلال على نفي  
 الفسار هو المقصود لأن عدم الفسار أي الوجود أمر مسلم ظاهر مشاهد  
 محقق لا ينكره أحد. والقاعدة العقلية هي أن الدليل يكون أظهر من المدلول  
 والمدلول أخفى فيلزم أن يكون نفي الفساد والتأثير المعلوم وليد على نفي  
 التعدد ويوضح برهان التوارد والتوافق عند فرض لا اتفاق بين الأدلة  
 وبرهان التمانع والتخالف عند التخالف بينهما وهي موضحة في العقائد ومبسطة  
 هناك فراجعها إن شئت والبيان شاف في معنى لو أن يقال أن لو  
 تستعمل لانتفاء الثاني عند انتفاء الأول من حيث الوجود الخارجي نحو  
 لو قدر الله هذا الأمر لفعله أي لم يفعله لأنه لم يقدره وهذا استعمال  
 أهل العربية وما فهمه الحزم الفقيه. وتستعمل من حيث الاستدلال والعلم  
 لانتفاء الأول لأجل انتفاء الثاني لأن نفي الثاني اللازم والسبب يدل على  
 نفي الأول الذي هو الملزوم والسبب وهذا استعمال أهل المعقول وملاحظ  
 ابن الحاجب فهما حيثان موجودتان معاً من حيثين فحق قوله تعالى لو كان  
 فيهما آلهة إلا الله لفسدنا من حيث الوجود الخارجي انتفى الفساد بسبب  
 انتفاء التعدد كما قال أهل العربية ومن حيث العلم والاستدلال انتفى  
 ما يدعيه المشركون من بسبب انتفاء الفساد في السموات والأرض وهو عدم الوجود  
 وهذا مافى الآية. ثم أن لو تجعل المثبت منفيًا والمنفي مثبتًا في شرطها وجوباً  
 وما عطف عليهما. وأورد عليه قول عمر رضي الله عنه في حق صديقه

رضي الله عنه نعم العبد صريحا لم يخف الله لم يعصه فانه يقتضي نه عصاه لا بل  
 خوفه . وقوله صلى الله عليه وسلم في رقة بنت أم سلمة أي لعند لما بلغه أن  
 النساء تحدثن أنه يريد أن ينكحها أنها لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي  
 أنها لأبنة أخى من الرضاع رواه الشيخان والجواب عنهما أنها ليسها بمعنى  
 إن أي إن لم يخف لم يعص لوجود أسباب أخر طالحا والتعظيم والمحبة تمنع  
 من العصيان وكونها ابنة أخيه من الرضاع في الثاني فليفت اذا وجد الجميع فهي  
 من باب مفهوم الموافقة الأولى في الأول والثاني والجواب الثاني أن اللواستعلا  
 آخر وهو تقرير الثاني أي الجواب على كل حال من وجود الشرط ومن عدمه أي  
 هو لا يعصيه على كل حال ولو فرض أنه لا يخافه . وهي لا تحمل لي على كل  
 حال ولو فرض أنها لم تكن ربيتي . وتردد لوللتني نحو لو أن لي مالا فاج  
 منه . وللعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا . وللتخفيض نحو لو تأمر  
 فتطاع . وللتعليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق الحديث . وحديث ردوا  
 السائل ولو بظلف محرق . وتأتي مصدرية نحو وردت لو يقوم زيد  
 أي قيامه . ومن الحروف أن تكون مصدرية تنصب بنفسها . وتأتي  
 مفعلة وهي المبسوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ولم تقترن بحرف  
 لالفاظا ولا تقديرا نحو قوله تعالى وناديناها أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا .  
 وتأتي زائدة بعد لما نحو فلما أن جاء البشير . وبعد اذا نحو قوله فأمره  
 حتى إذا أن كانه معاطف يد في لجة الماء غامر . وبين القسم وجوابه نحو  
 قوله : فأقسم أن لو أنفقنا وأتم لكان لكم يوم من الشر مظلم



ومنها لن وهي حرف في نصب واستقبال للمضارع ولا تفيد تأليدا خذفا  
 للمخشري في كشافه ولا تأييدا خذفا في الخوازم ووافقه على التأليد  
 جماعة حتى قال السعدان منع مطابقة . وترد للعداء نحو لن نزالوا لئلا  
 ثم لا زالت لكم خالدا خلودا الجبال . ومنها ما وترد اسمية وحرفية  
 فالاسمية تراد موصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق . ونكرة موصوفة  
 نحو مرت بما معجب لك أي بشئ معجب . وتعجبية نحو ما أحسن زيدا أو استغنى  
 نحو فما خطبكم أي شأنكم . وشرطية زمانية نحو ما استقاموا لكم فاستقيموا  
 لهم . وغير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله . والحرفية تراد مصدرية  
 زمانية نحو فاتقوا الله ما استطعتم أي منه استطاعتم . وغير زمانية نحو فذروا  
 بما نسيتم أي بنسيانكم . ونافية عاملة نحو ما هذا بشرا . وغير عاملة نحو  
 وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله . وزائدة كافة عن عمل الرفع نحو فلما  
 وكثر ما وطأها وقصر ما . والنصب والرفع نحو انما الله آله واحد . أو  
 الجبر نحو ربما رام الوصال . وغير كافة عوضا نحو اعمل هذا اما لا أي ان كنت  
 لا تفعل غيره . ومن تأتي شرطية وموصولة واستفهامية وهو ظاهر .  
 ونكرة موصوفة نحو مرت بمن معجب لك أي بأنسان . ونكرة نامة نحو فنعلم  
 من هو في سر واعدون فمن يميز بمعنى رجلا والفاعل مستتر وهو هو المخصوص  
 بالمدح . ومنها أسماء الظروف فمع للمقارنة أي مقارنة ما قبلها لما بعدها  
 فاذا قال أنت كذا واحد مع واحدة أو معها واحدة يقع ثنتان سواء كانت  
 مدخولا بها أم لا . وقبل للتقديم أي لكون ما قبلها مقدما على ما أضيفت

إليه . وبعد للتأخير أي تكون ما قبلها مؤخر عما أضيفت إليه وحملها في  
 الطردق ضد حكم قبل فني كل موضع يقع بلفظ قبل الطردق واحد يقع بلفظ بعد  
 طردقان وبالعكس وإن قيد كل من قبل وبعد بالضمير كان صفة لما بعده  
 بحسب المعنى وإن لم يقيد كان صفة لما قبله فإذا قال لغير الموطوءة أنت كذا  
 واحدة قبل واحدة تطلق واحدة لا غير . وإذا قال قبلها واحدة يقع ثنتان  
 وإذا قال أنت كذا واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وإذا قال بعدها واحدة  
 يقع واحدة لا غير . وسر ذلك في الصورة الأخيرة وما مثلها أن المعنى أنت  
 كذا واحدة موصوفة بأنها قبل واحدة آتية بخلاف قبلها واحدة فان معناها  
 أنت كذا واحدة موصوفة بأنها قد سبقتها واحدة في الوقوع فيقعان وإيقاع  
 الطردق في اللاحق إيقاع في الحال وهذا كله في غير الموطوءة أما في الموطوءة  
 فيقع مطلقا ثنتان سواء أضيف قبل والبعد للظاهر أو للضمير وهذا في  
 الطردق وأما في الأقرار فلو قال له علي درهم قبل درهم يجب درهم  
 واحد وفي الباقي يجب درهمان . وعند لقان الحضور حقيقة نحو عند زيد  
 أخوه وحكما نحو عند من مال ولو لم يكن المال موجودا في مكان التكلم فإذا  
 قال لفلان عندى ألف درهم يحمل على الأمانة لأنها مقتضى معنى عند لا  
 للقرب والقرب مقتضى هو قرب الأمانة دون الدين والقاعدة أن  
 اللفظ يحمل على مقتضاه من غيرنية وعلى محتمله بالنية ولهذا إذا وصل به لفظ  
 الدين بأن قال لك عندى ألف درهم دينه يكون ديني وليس مثل عند  
 إلا أنها تختص بالضرورة . وغير الأصل أن يكون صفة للمادة حتى لا تعرف



بالإضافة لتوغلها بالاسهام. ويستعمل في الاستثناء لكن الاستعمال الاول  
هو الاصل فيه والثاني تبع فازا قال له علي درهم غير دفعه بالرفع يلزمه درهم  
تامل وبالنصب يلزمه درهم الا وانقا وهو سدس درهم. وسوى مثل غير  
وكيف للسؤال عن الحال نقول كيف زيد أي صبح أم سقيم فان كان الشيء  
زاليفيه وحال كما في الطلوع يستقيم معنى كيف والا كما في العناوة على قول  
الأمام بعدم نجزئته فلا يستقيم معنى كيف وتكون ملغاة فاذا قال أنت  
طالو كيف شئت تقع واحدة ويبقى الفضل في الوصف والقدر مفوضا  
إليها بشرط نية الزوج واذا قال أنت هر كيف شئت يكون إيقاعا للفتوة  
وإن غي كيف لكون الفتوة ليس له حال وكونه مدبرا أو مطانبا أو غير  
ذلك إنما هي عوارض فلا تعتبر وقال أبو يوسف ومحمد كل ما لم يقبل  
الإشارة الحسية فأصله بمنزلة وصفه فيعلق الأصل أيضا فالطلوع والعناوة  
يتعلق كل منهما بالشيئة ثم يلزم التحكم. ولم اسم للعد والواقع فاذا  
قال أنت طالو كم شئت لم تطلق ما لم نشأ لكون كم اسما للعد والواقع فهو  
في الخارج ولم يكن ههنا عدد حتى يسأل عنه أو يجبر عنه لكون استنفاذه  
أو خبرية فاستعيرت لغير أي عدد شئت وهو يملك يقصر على المجلس  
فإن شاءت في المجلس يقع على حسب نية الزوج والا فسد. ومن لا يروى  
بيد وهي مدزومة للنصب والإضافة إلى أن وصلتها. وتستعمل  
غيره استثنائية وهي حرف عناية مائة واسم بمعنى العنة غير نحو فلان  
كثير المال بيد أنه نجبل. وتستعمل بمعنى من أجل فالظاهر أنها حرف تعليل

وعليه قوله عليه الصلوة والسلام أنا أفصح من نظره بالفضاء يبدأ في من قرئش  
 أي أنا أفصح فيلزم أن يكون عليه الصلوة والسلام أفصح العرب لأن من من  
 صبح العموم ويشمل قرئش وغيرهم ويستنبط حيث تبدأ من الشكل الذي انظم  
 هذا أنا أفصح قرئش وقريش أفصح العرب فينتج أنا أفصح العرب دليل الصفر  
 قوله أنا أفصح من نظره بالفضاء ودليل التبريد قوله يبدأ في من قرئش أي الذين  
 هم أفصح العرب . وقيل ان يبدأ في الحديث بمعنى غير واحد من تأكيده بما يشبه  
 ومن الأدوات وهي اكم لا مستغرق المراد المفرد المتكسر في تضاف هي به  
 أو الجمع المعرف نحو كل زمان مأكول وكل العبيد جاؤا ولا مستغرق ابتداء  
 التضاف إليه المفرد المعرف نحو كل زب أو الرجل عسى ولذا لا يصح كل  
 الزمان مأكول . ومن الأدوات وهي على معنى أصدا اتفاقا  
 وأما ما يطلب بهما من الحكم فتارة يكون إيجابا وتارة يكون سلبا نحو هل  
 قام زيد فيقال في الجواب نعم أي قام أولا أي لم يبق وهي لطلب التصديقه  
 نحو هل جاءك زيد لا لطلب النفي نحو هل جاءك زيد أم عمرو لأن  
 عرف جابيا لكنه لم يعرف شخصه بطلب تعيينه . والمهزة تأتي لطلب  
 التصديقه أي الحكم بالثبوت أو بالانتفاء نحو أتاك زيد ولا لطلب النفي  
 نحو أتاك زيد أم عمرو ويكون الجواب بتعيين واحد منهما وتخرجه  
 المهزة عن الاستفهامية لعدم منها التقرير نحو ألم تسمع الله  
 صدك أي أنتقري بما بعد النبي . واستفهام آخر أي بالذين  
 آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله . والآخر نحو أسلم أي اسلموا .



والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل الآية . والتسوية نحو سواء عليهم  
 اؤذنتهم ام لم تنذهم . والالفاظ التوبيخي ويكون واقعا ومدعيه مالموم  
 نحو تأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم . والالفاظ الباطلي ويكون غير  
 واقع ومدعيه مبطل نحو الكم الذكر وله الانثى أي ذلك باطل لا يكون أبدا .  
 ومنه لا روات أي وتأتي للتفسير بغير نحو عندي عسجد أي ذهب وهو عطف  
 بيان أو بدل عند البصير وعطف نسق عند لتوفين لأن أي عندهم من حرف  
 العطف وبجملته نحو قوله وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقليني لكل ياك لا اله  
 وتأتي لنداء القريب كما في حديث الصحيحين في آخر أهل الجنة دخولوا وأدناهم  
 منزلة أي رب أي رب وقد قال الله تعالى فاني قريب . وقيل الآية  
 لا تدل لجواز أن تكون من تنزيل بعد الرتبة منزلة بعد الطان أو تكون من  
 نداء القريب بما للبعد توكيدا . ومنها أي بالتحديد وتكون شرطية نحو  
 أيما الأجلين قضيت . واستفها مية نحو أيكم زارته هذه أيماننا . وموسى  
 نحو ثم لنزعه من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيا أي الذي هو أشد  
 ودالة على معنى الكلام بأن تكون صفة للثمة أو حال من معرفة نحو مرت  
 برجل أي رجل ويزيد أي زيد أي تامد في صفات الرجولية . ووصلة  
 لنداء مافيه أل نحو يا ايها الناس . ومنها از طرف للمضي نحو جئتلك از طلعت  
 الشمس أي وقت طلوعها . ومنفصولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فلنذكركم  
 أي اذكروا حالكم هذه . وبعدها المفصول به نحو اذكروا نعم الله عليكم  
 اذ جعل فيكم انبياء . ومضافا اليها اكم الزمان نحو ربنا لا تنزع قلوبنا بعد  
 أو المظان

از هديتنا . وللمستقبل في الاصح نحو سوف يعلمون اذا انما غلب في غناهم  
 وللتعليل نحو ضربت بعد از اساءة ، واما هي فيه ظرف اي حيز  
 وانما بدل مستفاد من قوة الكلام . وللموافقة بان آتوا بعد بين اوينما . <sup>حالة</sup> ولانفا .  
 وهي ظرف لما اختاره ابن مالك وفي ظرف مكان وقال ابو حيان ظرف  
 زمان نحو بينا انا واقف از جاء زيد اي فاجا بيته او مكانه  
 او زمانه وقوفي وقيل هي في ذلك ونحو لامة للامستغناء عنها ولذلك  
 تركها كثير من العرب . ومنها اذا لانفا جاء ايضا والخصف في حرفتها وظيفتها  
 لما في از وترد ظرفا للمستقبل مضمرة معنى الشرط غالبا فتجاب بما يصدر  
 بالنفا نحو اذا جاء نصر الله والفتح الآية والجواب فصبح الخ وقد لا تضمن معنى  
 الشرط نحو أنتك اذا احمر البسر أي وقت احمراره ونذر بحيثها للماضي  
 نحو واذا رأوا تجارة اولهوا الآية فانها زلت بعد الرؤية والانتفاض  
 وقد تستعمل لجرد الظرفية من غير اعتبار بشرط وتعليق نحو والليل اذا يغشى  
 أي اقسم بالليل وقت غشيانه على أنه بدل من الليل . ومن الادوات <sup>التي</sup> لا سيما  
 وهي تدل على ان مدخولها أولى بالحكم من غيره . واذا كان مدخولها نكرة  
 يجوز رفعه على أن سمي اسما وما موصولة أو نكرة موصوفة ورجل  
 خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما والتقدير ولا مثل الذي أو شخص هو  
 رجل ويجوز نصبه تمييزا وجره على أن ما زائدة وسمي مضافا الى  
 نكرة والخبر محذوف أي موجود . واذا كان معرفة يجوز رفعه وجره  
 كما تقدم توجيها في النكرة ولا يجوز النصب الا عند من يجوز كونه تمييزا



معرفة ووجهه بن هاشم في المعنى بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير  
 الرأي أي ولا مثل أرى زيداً أو وجهه بعضهم بأن ما كافة وإن كان  
 تنزل منزلة الاء في الاستثناء فينصب الاسم الواقع بعد الاستثنائية وعلى  
 هذا يكون المعنى في جاءني القوم ولا سيما زيداً جاءني القوم لكن زيداً  
 جاءني مجيئاً هو أولى به منهم باعتبار صدقه واختصاصه وليس ما وبالهم  
 في ذلك الحكم فيكون الاستثناء منقطعاً . ومن الأدوات الحزبية ان ولو  
 الوصلتان ويكون نقض مدخولهما أولى بالحكم من مدخولهما فهو من باب  
 دلالة النص أي مفهوم الموافقة الأصوب نحو أحسن إلى أهلك وإن أساء  
 إليك ولا تغفل عن ذكر الله ولو نفساً . ومنها أ حرف الجواب وهي نعم وأي  
 وجه وأجل وجلل واة ، وتتم هذه الحروف تصديقاً للتميز مثبتاً كان الخبر  
 أو منقياً وأعد ما للمستخبر و وعد الطالب سواء كان آمراً أو ناهياً .  
 ومن أ حرف الجواب بلى وهي مقصودة بالنفي فتقع بعد الاثبات عند الجمهور  
 وحكي الرضى عن بعضهم أنه أجاز استعمالها بعد الإيجاب كما بقوله  
 وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليس بعدا  
 ثم هي تطل النفي ولذا قال بعضهم في قوله تعالى ألسنتكم قالوا بلى لو قالوا نعم  
 لفردا أي لأن تطل النفي فيصير المعنى بلى أنت ربنا . وأما نعم فمعناها  
 كما تقدم أعده ما لمسته فيصير المعنى نعم لست ربنا وهو باطل . ومن الأدوات  
 وهي على أربعة أوجه اسم فعل بمعنى أترك ومصدر بمعنى ترك ونائب  
 عن أترك واسم مرادف لليف وحرف جر على منزهة الألف

وما بعدها منصوب على الأول لأنه مفعول به ومنخفض على الثاني ومرفوع  
على الثالث وفتحها فتح بناء الأول لأنها اسم فعل وعلى الثالث لأنها مضمرة  
معنى كيف وعلى الرابع وفتحها فتح اعراب على الثاني لأنها بمعنى المصدر ومضاهية وادغام  
من خواص الأسماء . ومن الأدوات بيل في الباء والجيم وتعمل حرفا بمعنى  
نعم واسما وهي على جهتين اسم فعل بمعنى يكفي واسم بمعنى حسب ويقال  
الأول بجلي بنون الوقاية لا غير وعلى الثاني بجلي بلام نون ، ونذر الحاق النون  
بها حينئذ . ومن الأدوات أما بالتشديد وهي حرف في معنى الشرط والتفصيل  
والتركيب بين به ما في نفس المتكلم أو ما في كلامه من أقسام متعددة وقد

تبدل مبرأ الأولى باء استقلالات للتضعيف كقول عمر بن أبي ربيعة :  
أت رجلا إذا الشرس عارضت فيضوي وأما في العشي فيخصر  
أي فيبرد مضارع خصر كعلم أما كونها للشرط فبذلك لزوم الفاء بعدها لفظا  
وهو ظاهر أو تقديرًا نحو قوله تعالى وأما الذين أسوت وجوههم الكفر ثم  
أي فيقال لهم الكفر ثم فخذ في القول استغناء عنه بالقول وأما قوله أما القتال  
لا قتال لديكم فضرورة وأما إفرادها التفصيل فظاهر فإنها لا تستعمل غالباً  
إلا في مقام التفصيل لشيء مجمل . وأما التوكيد فقد قال الزمخشري في الكشاف  
فائدة ما في الكلام أن تعطيه فضل تدبير لا يوجد بدونها وأما الصريح عطف على  
فهو ما ظاهره التارة استعماله حقيقة أو مجازاً نحو أنت حر وأنت طالق  
فإنهما يتقاربان شريطة أن في الزيادة التارة والظاهر بيان فيه عاود الجازم  
من جهة اللغة وعلمه تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه متى

الصواب  
استغناء

عطف على  
قوله ومجاز



استغنى عن النية ولا يظن لكون المنظم أراد ذلك المعنى أو لم يريد قضاء حتى إذا  
 أراد منه أن يقول سبحان الله تعالى على لسانه أنت طالق تطلق قضاء لا ديانة  
 وأما اللناية فهي ما استمر المراد به بالاستعمال ولا يفهم الا بقرب حقيقة  
 كان أو مجازا فالمراد على خفاؤه بالاستعمال فبدت في اسم الحقاء لأن  
 خفاءها بسبب ما تم آخر مثالها الضمائر وانما الطلاق وحكمها انما يجب  
 العمل بها الا بالنية أو دلالة الحال كذا كره الطلاق وحال الغضب وكل لئلا  
 الطلاق بوائن الا اعتدي واستبرئي رحمت وأنت واحدة والاصل الصريح  
 وفي اللناية ضرب قصور فذلك يحتاج للنية فيظهر التفاوت فيما يندرج  
 بالشبهات كالحذر فانها تثبت بالصريح كزنيته ولا تثبت باللناية كما عت  
 التقسيم الرابع بحسب الوقوف على المعنى المراد وهو أربعة أيضا لأن المفهوم  
 الاستفهام من المنظوم فان كان سوفاً فهو الاستدلال بعبارة النص والا  
 فان لم يتوقف صحة النص عليه فهو بالاشارة وان توقفت فبالاقتضاء  
 وان استفيد من المفهوم اللغوي فهو بالدلالة والافيهو الاستدلال باللفظ  
 وتذلل الاستقراء . اما الاستدلال بعبارة النص فهو ما سبق الكلام  
 لاجله وكان مفصلاً أو وليا نحو قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن  
 الآية مساقاة لاثبات النفقة على الآباء فهي عبارة والعبارة والاشارة  
 سواء في ايجاب الحكم لكل واحد منهما ثابت بالنظم الا ان الاول اولى عند  
 التعارض من القوة بالسوق كما تقدم الاشارة على الدلالة والاشارة  
 الاقتضاء . واما الاستدلال بامارة النص فهو ما سبق الكلام

لاجله ولم يكن مقصوداً أولياً بل ثانوياً وللاشارة عموم كالعبارة نحو  
 قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وزكوهن وسوقها لاثبات النفقة على زواجه  
 ويفهم بالاشارة النسبة اليهم ايضاً. (فائدة) جميع المحسنات لبدعية  
 والنفقات المعنوية والاشارة القرآنية من الاشارة لانهم شرطوا ان  
 تكون مقصودة وان لا تعتبر. واما الاستدلال بدلالة النص وهي  
 ما كان السكوت عنه أولى بالحكم أو ما ويا مثل قوله تعالى ولا تأكلوا أموال  
 البناي ونحو قوله تعالى ولا تقل لها أف يفهم من الاول حرمة اضرارها بالمساواة  
 ومن الثاني حرمة الضرب بالاولى. (فائدة) اصطلاح الشافعية على تقسيم الدلالة  
 الى دلالة منطوق ودلالة مفهوم. والمنطوق هو ما دل عليه اللفظ في محل  
 النظم والمفهوم ما دل عليه اللفظ في محل نظره والاولى اما عبارة النص  
 أو اشارته والثانية اما مفهوم موافقة أو مفهوم مخالفة وهو ما كان السكوت  
 عنه مخالفاً للمنطوق به وهو انواع مفهوم الصفة والشرط والغاية والمحصر  
 والعدد والاشتاء وبديل البعض والاشتمال والمحصر واللقب والزيادة  
 باللقب الجامد أعظم من اللقب النحوي ومن اسم الجنس نحو قوله عليه الصلاة والسلام  
 انما الماء من الماء اما مفهوم اللقب فيدعي تحت به الدال الصير في من الحنفية والشافعية  
 من لا تكتية وابن خويز منداد من الشافعية وكذلك الانصار قالوا اولاد  
 لا يوجب الفضل بالاكسال لمفهوم قوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من  
 الماء لكن نقل بعضهم أنهم رجعوا عن من ذهبهم لما بلغهم حديث ابو التقي  
 الخثعماني وغابت الحشفة وجب الفضل انزل أو لم ينزل وحمل الدائمة هذا



الحدث على حالة النوم أو أن المراد وجور الماء حقيقة أو حكماً كما في الأسال  
كما هو القاعدة إذا كان السبب خفياً غير مضبوط يقصرون السبب مقام كما  
أقاموا الأبدان مقام الانزال والنوم مقام الحدث والسفر مقام المشقة  
وأما مفهوم غير اللقب فقال جمهور الشافعية هو معتبر في النصوص وفي اللقب  
وقال السبكي هو معتبر في النصوص فقط وعند المنفعة هو معتبر في اللقب  
النصوص ولهذا قالوا مفاهم اللقب حجة وشرط عند القائلين به أن يكون  
جواب حارث أفتوى ولا هو أولى ولا مساوياً ولا جاري بما جرى القاب  
نحو قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم ولا هن للنفث أولئذ أولئذ  
ولا يفيد فائدة أخرى غير تنفي المفهوم فإذا تقدم شيء من هذه الشروط  
فدقيقه أحد منه . وأما اقتضاء النص فهو المعنى الذي لم يوجب  
النص حكماً إلا بشرط تقدم عليه فصارت ذلك الشرط أمراً اقتضاه النص  
بواسطة الاشتراط قبل هو أعم من المحذوف وقيل المحذوف دلالة لفظ على  
لفظ والاقتضاء دلالة لفظ على معنى . أو الذي يتغير العرب بظهور  
المحذوف نحو قوله تعالى وأسأل القرية ، والذي لا يتغير مقتضى نحو ما علق عبدك  
عني بألف وعامة المنفية والشافعية جعلوا المحذوف من جملة مقتضى ثم  
اختلفوا في جواز عموم فذهب الحنفية إلى عدم عموم وقال الشافعية  
بعموم حتى إذا قال إن أكلت فعبدي حر ونوى طعاماً دون طعام لم يصدق  
عند الحنفية بخلاف ما لو قال إن أكلت طعاماً حيث يصدق لشبوهه صريحاً  
وهو السري في علم البيان مجازاً بال حذف وفي علم المعاني المحذوف ومنه أيضاً

حذف الصفة نحو لادن جئت بالحق أي الواضح وحذف الوصف نحو رضي للذي  
 صلت قرينش أي للدلالة الذي صلت له قرينش . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم رفع  
 عن أمي الخطأ والسيان فلا <sup>تذكر</sup> من تذكر حتى تقع مطابقة الحديث للواقع بسبب  
 وجودهما فالمراد حكمهما كما هو مذهب الشافعي رضي الله عنه وأثما  
 فقط كما هو مذهب الحنفية ولذلك يقضي بسبق الاء في الوضوء مثلاً إلى  
 جوفه خطأ عند الحنفية ولا يقضي عند الشافعية بشرط أن لا يبالغ عندهم والشافعي  
 أيضاً . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فيحتاج إلى تقدير كون  
 الأعمال موجودة في الخارج وإن لم تكن نيات فقال الشافعية المراد نية صحتها  
 لأنه إذا لم يصح نفي الشيء بنفي أقرب الوازيم إليه وأقرب الوازيم هذا الصلة فلو  
 عمل بالنية حتى الوسائل كالوضوء والفعل عندهم وقال الحنفية المراد نية الثواب  
 لا طراد في جميع الأعمال فلا يكون إلا بالنية ثم إذا كانت الأعمال من المقصود لذاته  
 كالصوم والصدقة مثلاً فيشترط لصحتها النية عندهم بخلاف الوسائل كالوضوء  
 والفعل فلا يشترط النية إلا للثواب وقال إن نفي صحة ليس مطرداً في جميع  
 الأمور فإن البيع والشراء من غير نية يصحان اتفاقاً .

ويتبع ما تقدم من أقسام الكتاب كلها أربعة وهي معرفة مواضع ترتيبها  
 وأحكامها ومعانيها . أما مواضعها فما أخذ تلك الأقسام بالمشقة هي منها  
 نحو الخاص مأخوذ من خص والعام من عم مثلاً . وأما ترتيبها فبأن يقدم  
 السند المحكم على المفسر والموعد على النفي والظاهر على النفي بينهما  
 وأما أحكامها فنحو حكم العام قبل التخصيص القطع وبعده الظن عند الحنفية



وعند الشافعية الظن مطلقاً لأنه ماس عام إلا وقد خص منه البعض .  
 وأما معانيها فما يفسر منها اللفظ واضطرها . (قاعدة) جميع ما تقدم من أقسام  
 الكتاب ولذا أقسام السنة الآتية بحمل البيان إلا ما استثنى وأما خمسة  
 بيان تقرير وهو ما يدفع احتمال الجواز أو الخصوص بما ظاهر العموم في التوكيد  
 اللفظي والمعنوي وهذا هو موصوود ومفصوود . الثاني بيان التفسير لبيان  
 المجمل كما قيموا الصدة بينة السنة وبيان المشترك كأنه بائن فإن البيونة  
 مشتركة فإذا عني الصغرى به تقييداً وهذا أيضاً يصح موصوود ومفصوود  
 على الصغرى . الثالث بيان التقييد بالشرط والاستثناء ولا يصح هذا إلا  
 موصووداً بإجماع الفقهاء وأهل اللغة وشذ ما روي عن ابن عباس  
 من جواز تأخير الاستثناء والشرط سنة أشهر أو سنة وأكثر الغزالي  
 نسبة إليه وأوله بعضهم بأنه ان صح عنه فهو مقيد بما اذا نوى التكلم الاستثناء  
 والتقييد به قبل التلفظ ثم أظهر نيته بعده فيدين . ومذهبه ان ما يدين  
 به العبد يقبل منه ظاهراً . الرابع بيان التبديل وهو النسخ وهو بيان لغة  
 الحكم الذي كان معلوماً عند الإصدار أنه اطلقه فصار بالنسبة إلى التقييد  
 وبالنسبة إليه نقاباً ثانياً وهو جائز وواقع خلاف الغير العسوية من اليهود  
 فانهم انكروه ومحال حكم شرعي لم يلحقه تأييد ولا توقيت بحمل الوجود  
 والعدم وشرط التمكن من عقد القلب دون زمان يسع التمكن من الفعل  
 عند الحاجة فلهذا وجب الحجاب والكرخي والصبر في لما ان حكمه بيان  
 لعن القلب أصالة ولعن البدن تبعاً عند الجمهور وبالعكس عند غيرهم

تعليق  
 بيان  
 التأخير

ويدل للجهد في نسخ ما زاد عن خمس صلوات في ليلة المراجع مع عدم التمكن من  
 الفعل ثم النسخ اما بالكتاب للكتاب او للسنة او بالسنة المتواترة للسنة او  
 للكتاب عند الحنفية. وعند الشافعية لا ينسخ الكتاب الا بالكتاب ولا السنة  
 الا بالسنة. والمنسوخ اما تدويرا وحكما كالذي انسخه النبي عليه الصلوة  
 والسلام او منسوخا تدويرا وحكما نحو الشيخ والشيخة اذا زينا فارجهما  
 نظرا من له او منسوخا حكما لا تدويرا كآيات تأخير التكاليف عن الكفار. ويصح  
 عنهم بآية السيف ثم النسخ قسمان نسخ اهل وهو ما تقدم ونسخ وصف وهو  
 زيادة او نقصان اما النقصان فهو نسخ بالاستفاق واما الزيادة فهي  
 نسخ عند الحنفية كما تقدم في زيادة الآية والترتيب والدلك بآية الوضوء  
 وعند الشافعية ليس بنسخ بل هو تنقيح ككتبة الكتاب بينة السنة. الخامس  
 بيان لزوم كسوت الشارع على امرعائه عن التغيير وكذا كسوت الصحابة  
 والوحي نوعان اما ظاهر واما باطن والدول تدويرا في انواع ما ثبت ببيان  
 الملك ووقع في سمع النبي عليه الصلوة والسلام بعد علمه بالبلغ بآية قاطعة  
 انه ملك نازل بالوحي من عند الله تعالى والقراءة من هذا القيد. والثاني  
 ما ثبت بامارة الملك من غير بيان بالسلام ومنه حديث ان روح القدس  
 نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها واجلها فانقوا  
 الله واجعلوا في الطلب. والثالث ما تبدي بقلبه عليه الصلوة والسلام  
 بعد مشيئة بالسلام بأن الله ينور من عنده كما قال في التحكيم بما اراد  
 الله. والباطن ما ينال بالاجتهاد في التأمل في الاحكام المنصوصة على القول



بثبوتهم عليه السلام وعند الحنفية هو ما سوري بانتظار الوحي فاذا مضت  
مدة الانتظار ربعين باجتهاد الدلائل معصوم من لفرار على الخطأ بخلاف  
غيره فانه غير معصوم .

وهذا جهد ولا بحث السنة ايتت به على خلاف ما موقنا وهذه هي  
مبينة بالقلم الأحمر .

السنة هي المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً  
أو تقريراً أو نهياً أو عزماً أو وصفاً ولها أربع تقييمات بأربع اعتبارات  
والكل تقييم لقسام تخصه .

محل الخبر . نفس الخبر . كيفية الاتصال بناس رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . كيفية الاقتطاع من كلامه .

أول الخبر أربع اعتبارات . حقوق الله . حقوق العباد بالزام .

«حقوق العباد بالزام» . «حقوق الله» . حقوق العباد بالزام بوجوبه ووجوبه .

حقوق الله مثل العبادات فيكون خبر الواحد فيها نهي مطلقاً وقيماً في

فقد ثبتت غير العقوبات في الخبر وفانها تدرك بالشبهات كالأخبار العجوبة خبر  
الخبر الواحد الواحد في تحويل القبلة والسم في العسل .

حقوق العباد بالزام : مثل البيوع فيشترط فيها سبعة شروط

الاستم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل

موجودات بالزام : مثل الوكالة والشركة والمضاربة فيشترط

فيه تمييز فقط لا غير حتى اذا اخبر بشي أو كافر بأنه قد تناوكله

وقوع في قلبه صدقة جازلة التصرف .

**حقوق العباد بالزمام بوجه روي وجه :** مثل عند الوكيل فانه مال الخبز  
وكليد أو رسول فمد يده فخر ولا غير العدل وان كان فضوليا يشترط  
فيه أحد شرطيهما الشراة اما المدة او المصلحة اعتبارا وهذا التقييم  
أعم من عدم الرضا أو غيره .

نفس الخبر له شمول اعتبارات طرف السماع ، طرف الحفظ ، طرف الوجود  
اما طرف السماع فالعزبة فيه ان يوجب السماع حقيقة أو سلم فالأول ان يقول  
الشيخ الثاني ليس أو العكس أو يقرأ فيهما ولا يسمعهما . والحكمي يأتي به  
بالكتابة أو الرسالة كأن يكتب كتابا أو يرسل رسولا عليه . الكتاب من الضمان  
وغيره وينكر فيه خبره ومن الحديث فيقول اذا بلغنا كتابي هذا وفهمته  
فحدث به عني بهذا الاستناد فهذا من لغاب الكتاب ولها جتان اذا ثبتا  
بالحجة على ما عرفت في كتاب القاضى المقاضى . والرد فيه ما لا سماع فيه أصلا  
وهي اما اجازة مع مزاولة أو اجازة فقط والاجازة ان كانت بوجود  
لوجودها جازت ان لا يكون الكتاب أو لمعدوم تبعا للموجود كأجزاء الكتاب  
ولس يولد له فمقبولة وان كانت المعدوم امالة فجزت ان يولد له  
أو معدوم مطلقا كجزء ما سأخوله بعد نصي . والادبانية اما اجازة  
علام اتمام كأجزاء يجمع مروي في جميع من يحملي عني فغير مقبولة على الصحيح  
واما اجازة خاصة لخاص أو عام لخاص فبما قبوله ان واما اجازة  
خاص اتمام كأجزاء جميع من يحملي عني بالكتاب الفاسدي فغير مقبولة على المرجح .



وأما طرف الحفظ: فالعزيمة فيه أن يحفظ السماع من وقت السماع إلى وقت الرد  
والرخصة أن يعتمد الكتاب ولو بخط غيره فإن نظريه وتذكره كان حجة وتحل  
للا رواية والافيد عند أبي حنيفة وكذا القاضي الساجد وجوزد أبو يوسف  
في الأولين ومحمدي السند متى ما تحقق خطه ولو لم تذكره سندا أصلا  
وأما في الآراء: فالعزيمة فيه أن يؤديه بلفظه ومعناه. والرخصة

أن ينقل بمعناه. (القاعدة) إذا كان الحديث خفيا أو متعلقا أو متعلقا  
أو متعلقا بها أو من جوامع الكلم فلا يجوز. رايته بالمعنى خافا وإن كان  
محكما لا يمتثل غيره يجوز لمن له بصيرة في علم اللغة وإن كان ظاهرا فللفقيه  
المجتهد. واختلفوا في غير ما تقدم فقبل يجوز الحديث إذا لم تخلوا أحدا  
ولم تحرموا أحدا وأصبحت المعنى فلا بأس وقيل لا نظرا الحديث نضرا له  
أمر أسمع مقالتي فوالله ما دارا لها كما سمعها.

كيفية الاتصال بنا ينقسم إلى متواتر ومشهور وأما  
فالمتواتر هو الذي يرويه جميع عن جميع قيل العادة توطأهم على الكذب ويكون  
أوله مأخوذ وآخره مأوله وأوسطه كطرفيه ومتناهيه الحس والسماع ومصدق  
من حيث العدد وهو العلم اليقيني القطعي كنقل القرآن والادوات الخمس  
ويثبت به الفرض العاين الذي يكفر جاحده.

والمشهور وهو ما كان آحادا في القرن الأول ثم نقله في القرن الثاني  
ومابعده جميع قيل العادة توطأهم على الكذب ولا يوجب علم الغمائية  
حتى يزار به على الكتاب ويفضل جاحده ولا يكفر حديثه بحكم ما حذر فيه به.

اية جاز الزاني بكونه غير محسن وحديث المسح قبيحة فليس الرجل بعلم التحقير  
واما الامارة وهو ما كان في القرون القديمة احوالاً وانما اختص  
بعلماء الشريعة النبي عليه الصلاة والسلام بالامارة فثبت .

كيفية الانتفاع بما اوردنا بالرسالة او بنقلها من رواية .  
ولم نزل فصولاً في بيانها بل في بيانها بطلانها في قبولها الخافية والمناكية والخبايا  
بطلانها يكون رواية من يتردد ولا يرسل الا على اوثاق ويشترط  
الامانة الشافعية في قبوله ان يبيح من طريق ان يمسنداً او من طريق  
قول الصحابي او فعله او يشترط من غير ان يمسنداً او يمسنداً او يمسنداً  
قبلاً ما صحى والذبح ارسلس وجهه وان يمسنداً او يمسنداً او يمسنداً  
خلفنا بالمعظم واما ما رسل الصحابة في قبوله مطلقاً .

الانتفاع بفكره من رواية او من رواية او من رواية او من رواية  
والفكر ما اذا تم الخبر لا يمسنداً او يمسنداً او يمسنداً او يمسنداً .

الانتفاع بمخالفة الامور وهي ما يخالفه الكتاب كحديث الامور  
الابغاضة الكتاب فانه يخالف المعلوم فاقراؤا ما ليس من القرآن واما بمخالفة  
السنة الصروفة فومديت فوضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاشارة  
واليمين فانه يخالف الحديث المشهور وهو الهينة على المديح واليمين على من  
انكر واما بمخالفة الحادثة فهو ما رسل ان يمسنداً او يمسنداً او يمسنداً  
عليه واما بمخالفة البسمة فانه لما شذ مع اشتهار الحادثة لم يقبل عند  
الخفية وكذلك اذا عرض عنه المصدر الاول .



وأما الإجماع فهو اتفاق مجتهدي الأمة في عصره أو أسلافه على أمر أو نهي  
ثم ركن الإجماع نوعان حديث وهو النظام بما يوجب اتفاق الكل على العمل به  
فيه. وخصه وهو أن يعلم البعض أو بعض ويسكت الباقي غير راجع  
مدة التأمل والعمل الإجماع من المجتهدين الذين استغنى عن الإجماع اتفاق  
القرآن وعبد الركنين ومقاربات الزكاة فإن إجماع الصوام فيها الجدية  
ليس فيه خلاف فوق الآية وكونه من الصحابة ولا من بعدهم ولا من أهل المدينة  
فقد فاء الصوام ماله ولا القراضا العصر عند المسامحة وقيل بشرط  
الإجماع الواحد عدم الخلاف السابع وبه قال أكثر الناصية والجمعي  
عند الحنفية عدم الاشتراط والشرط إجماع الكل وخلاف الفراد إجماع للجمهور  
يفتر خلاف الآثار وحكم في الأصل أن يثبت به الضرر على سبيل القطع واليقين  
كرامة لهذه الأمة ثم الإجماع لا يتكلم من مستند إجماعا جارا جارا  
عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تبيعوا الطعام  
قبل القبض وأما قياسنا جازم على خبرين الربا في الضرر قياسا على  
الحظنة وإذا انتقل إجماع السلف بإجماع كل عصر على نقله كان موافقا  
للعلم والعمل قطعا كنقل الحديث المتواترا جازما عنهم على كون القرآن كلام  
الله نقلا ونقل فريضة الصدقة وإذا انتقل اليأس بالافراد كان موجبا  
للعلم دون العلم خبر الواحد بالإجماع على الأربع قبل القطع والأيام  
بالخلة الصحيحة ثم على ترتيب الإجماع إجماع الصحابة قطعا أو شروعا  
ثم الذين نقل البعض وسكت الباقون ثم إجماع من بعدهم على أمر يظهر فيه

خلاف ما يوجب ثم الإجماع الذي سبقهم فيه خلاف والأمة إذا اختلفت في أمر  
كان إجماعها منها على ما لا ينافي الأقوال باطل .

وأما القياس فهو الحاق فرع بأصل مساو له في عدة حكمه وهو حجة  
في الأمور الدينية اتفاقاً كالأدوية . وأما في الشرعية فمنهم قوم عقده وقالوا  
أنه طريقه لا يؤمن فيه الغلط وكل ما كان كذلك فقد يعمل عليه . ومنهم  
هزم شرعاً لقوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ولقوله صلى الله عليه  
وسلم لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيماً حتى حدثت فيهم أولاد السبأ فقاموا  
ما لم يكن على ما كان فضلو وأصلوا . ومنهم أبو حنيفة في الحدود والكفارات  
والزكاة والتقديرات لأنها لا تدرك بالعقل . ومنهم قوم في أصول العبادات  
وأركانها أربعة الأصل والفرع والعلة الجامعة والحكم . أما الأصل فهو القيس  
على الصحيح وقيل حكمه وقيل دليل حكمه . وأما الفرع فهو القيس وقيل حكمه وشرط  
وجوده ثم العلة التي في الأصل بالتمام أو بالزيادة وأن لا يقوم الدليل القاطع  
على خلافه ولا خبر الواحد عند الأئمة وأن لا يكون القيس عليه مختصاً بحاكم كشهادة  
خزيمة ولا مصدر ولا به عن سائر القياس كالسلم وأن يعدى الحكم الشرعي إن ثبت  
بالنقل إلى فرع مثل الأصل في العلة والحكم . والعلة هي المعنى أي العدمية كالإحرام  
عدمه على حرمة السكر عند أهل الحق . وقالت المعتزلة هي المؤثر بذاته بناء على أنه  
يتبع الصلوة أو الفطرة . (نتم) اصطلاح جميع من السافعية على أن أنواع القياس  
سبعة قياس الأولى والمساوي والأدرون والعلة والعكس والتكيب  
والدلالة . فالأول ما يطوف فيه بنفي الفارق أو كان ثبوته فيه من غير القياس



الضرب على التأنيف في التحريم وقياس الصبياء على حواء في المنع من التضيعة .  
والثاني ما يكون ثبوت الحكم فيه في الفرع مساويا لقياس قياس من حراق ما لا يشترط  
على كماله في التحريم . والثالث القياس الأدون كقياس التفاح على البر في الربا  
والرابع قياس العلة وهو ما صرح فيه لا نحو يحرم البسند كالحرام للاستطارة الخامس  
قياس العكس وهو ثبوت نقيض حكم الأصل في الفرع باعتبار علة تناقض علة الأصل  
وذلك كما إذا نذر أن يقتل ضامنا فندبصع الاعتكاف إلا مع الصوم وإذا  
نذر أن يقتل مصليا صح اعتكافه بدونه . وعند عدم نذر الصوم ذهب الشافعي  
إلى صحة الاعتكاف بدونه وأبو حنيفة إلى عدمه واستدل بقياس العكس وهو  
لا وجب الصيام في الاعتكاف بالنذر وجب بغيره نذر قياسا على عكس  
في الصلوة فالأصل ما لم تجب في النذر لم تجب ونه . والسادس قياس الدلالة وهو  
ما حكم فيه بدلالة العلة فأثرها فحكمها فالأول نحو البسند حرام كالحرام بما مع الرخصة  
الضمنية وهي لزوم الاستطارة . والثاني نحو القتل بمقتل يوجب لفظها  
كالقتل بمحمد وبجامع الأثم وهو أثر العلة التي في القتل العمد المدون .  
والثالث نحو قطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدين عليهم  
في ذلك حيث كان غير عمد وهو حكم للعلة التي هي القطع منهم في الصورة الأولى  
والقتل في الصورة الثانية . والسادس القياس المركب وهو ما كان الحكم فيه  
في الأصل متفقا عليه بين المتناظرين ولا يختلفون ما إن يكون ذلك الحكم  
ثابتا بعليين مختلفين كما في قياس علي بالسهل على علي الصبي في عدم وجوب  
الزكاة في الأصل متفق عليه بينهم وبين الحنفية والعلة فيه عند الشافعية

كونه حلياً مباحاً وعند الحنفية كونه مالاً صبيته فهذا القياس مركب الأصل أو يكون  
 لعلنا يمنع الآخر وجوبه في الأصل كما في قياس أن تزوجت فسدت فهي  
 طالق على فسدته التي أتزوجها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد التزوج  
 فإن عدمه في الأصل متفق عليه بين الشافعية والحنفية والعلّة عند الشافعية  
 تعلية الطلاق قبل ملكه والحنفية بمنع وجوده في الأصل ويقولون هو تمييز  
 فهذا القياس مركب لوصف التركيب لكم فيه أي بناءً على الوصف الذي هو  
 الآخر وجوبه في الأصل والقياس المذكور بنفسه غير مقبول لمنع الآخر وجوبه  
 العلّة في الفرع في الأول وفي الأصل في الثاني . ويقسم القياس باعتبار  
 آخر إلى أقسام آخر ككونه قطعياً إن كانت العلّة فيه قطعية بأن قطع  
 بعلة الشيء في الأصل وبوجوده في الفرع كما في قياس الأولى والثاني  
 وظننا إن كانت العلّة فيه ظنية بأن ظن في علة الشيء في الأصل وإن  
 قطع بوجوبه في الفرع كما في قياس الأول .

وأما الاستحسان فهو ليس بنقدح في نفس المجتهد تفحص عنه عبارة  
 وقيل هو القياس الحنفى في مقابلة القياس الجلي وتخيّل هو المدعى  
 الدليل للعادة وعليه فهو ما وللعرف العام عند المالكية وهو ثبت  
 بالأثر كالسلم الثابت بالحديث وبالاجماع كالأستئذان الثابت  
 بالاجماع وبالضرورة كتهذيب الحياض والآبار والأواني وبالقياس  
 الحنفى كطهارة مؤرمسباح الطير ولما كانت العلّة علة بأثرها لا بالدوران  
 قدموا الاستحسان إذا قوي أثره على القياس إذا لم يفرا أثره كما قدمت



الأخرة لقوة أثرها وهو البقاء والصفاء على الدنيا للضعف أثرها وهو  
الفناء والكدر ثم الثابت الاستحسان نفعه لأنه أحسن ما ليس وهو  
حجة عند الحنفية وابن فوران من الخبايا .

وأما الاستصحاب فهو بقاء ما كان على ما كان بمجرد أنه لم يوجد  
ربيل مزيل وهو ليس بحجة عند الحنفية والراجح عندهم أنه حجة في الدفع  
لا في الأخذ . وقال الشافعية استصحاب العدم الأصلي وهو نفي  
ما نفاه العقل ولم يثبت الشرع كصوم رجب واستصحاب العموم والنص  
إلى ورود نصوص أو ناسخ حجة واستصحاب ما دل الشرع على وجوبه ولو  
سببه كثبوت الملك بالشراء حجة على الراجح .

وأما العرف العام فهو لدل على دليل إلى العادة كاستقاط قدر  
على صناديق الفاكهة من غير وزنها وتخريبها من المجموع فهذا اجوزة المالكية  
فقط لتعارف الناس به ولم يجوزها الأئمة الثلاثة بل يجب عندهم وزنها  
وتخريبها من المجموع الفائض (تنبيه) إنما لم يكن الاستصحاب حجة عند الحنفية  
لأن الدليل المثبت ليس بمجوع بل يحتاج إلى دليل آخر عند الدليات كما تقدم  
تفصيل ذلك موضعا .

وأما القائمة فيهما مطلبان أحدهما في العقائد الدينية والآخر  
في جعل من لا يصدق المناقاة المرضية .

أما العقائد فهو بعض الفن المدون فيقصد ربه على البناء للعقائد  
الدينية المكتسب من دلالتها البقينية وهو لا يصدق بعض الفن المدون

اقرار المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدانية ذاتا وصفات وافعاله . ويعلم انه ان  
 التواتر من طرف العلم اليقيني القطعي والقرآن قد ثبت عندنا بالتواتر انه قد جاء بشي  
 ادعى انه رسول من رب العالمين . وأنه قد جاء بما يدل على صدقه وهو هذا القرآن بعينه  
 وأنه ما استظار أحد على معارضة أحد فقد صح عندنا بالتواتر انه رسول الله البنا وأنه  
 جاء بهذا القرآن العجيب الذي هو بين أيدينا اليوم وليد على صدقه وأنه أخبرنا انه كلام  
 الله تعالى وثبت هذا كله عندنا بالتواتر القطعي الذي لا شبهة فيه فقد ثبت العلم به انه البنا  
 الحق والقول الفصل والصدق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من  
 حكيم حميد فهو الدليل القاطع الذي عليه السيف معلق والبرهان القطعي الذي التسليم به محقق  
 قالت ابودرداءة رضي الله عنه وسلم صف لنا ربك فأ نزل الله تعالى سورة الاخلاص  
 فقال تعالى قل هو الله فأ ثبت الوجود وصفات الله انما احدثت لأحدية ونفي الكثرة  
 والنسبة والله الصمد نفي القلة والتقية والجسمية لم يبد نفي الافتقار الى المعين والولد  
 والمجانس ولم يولد نفي الوالد وسبق الصدم والافتقار ولم يكن له كفوا أحد نفي المماثل  
 كالمصاحبة وغيرها كما نفي شريك بقوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا فاذا كان  
 العبد مؤمنا بالقرآن انه كلام الله تعالى ومصدقا قاطعا بذلك وكذلك بما صح من سنة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فليأخذ عقائد منها من غير تأويل عقلي ولا ميل ولا انحراف  
 ولا توليد فكري قال الامام الشافعي رضي الله عنه آمنت بالله على مراد <sup>الله</sup> وانت برسول  
 الله على مراد رسول الله فاذا اتى الله العبد بهما فقد سلك بالضرورة الوثقى التي لا ريب فيها  
 لها وكان آويا الى ركن شديد في أمم حصين حصين مشيد وفي سمة على الخطأ  
 والشبه والترزيب وذلك أمانة العبد لسيد الموفق فان العقل طريق ربي



فيه لفظ كيف وهو لم يقف على حقائق وزيادات قريب لأشياء اليه كالخيال والصور  
 والمشارك مع أنها آتية وطرق اذراكه بل عرفها بعوارضها وسومها الا ترى أن  
 العقلاء يناقض بعضهم بعضا في مقضى أقارب فيستحل أحدهم ما لا يستحله الآخر  
 وبالعكس بل الشخص الواحد تارة يحس شيئا وتارة يقبحه لا يختلف في الإدراك والعدل  
 مثله في ريتين فست الحاجة الى مستند لا يتبدل ولا يزول ومجمع قطعي لا يتزلزل  
 ولا يحول وما هو الا كتاب الله الحكيم المتين وسنة رسوله الصادق الأمين فأثبت لنفسه  
 سبحانه المخالفة لعموم الكوارث من كل وجه بطريق عام فقال ليس ككثير شيء وهو السميع  
 البصير وتقض المخالفة للكوارث أنه قديم لا ابتداء لوجوده وأنه باق لا انتهاء لوجوده  
 اذ لو لم يكن كذلك لكان حادثا مما شئت للكوارث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا كما تقض  
 أيضا استغناءه عن الموجد وعن المحل والا لكان حادثا. وأثبت الوجودية بقوله لو كان  
 فيها آلهة الا الله لفسدنا وبقوله قل هو الله أحد وبقوله سبحانه ربنا ربنا ربنا  
 عما يصفون. وأثبت كونه قارا بقوله وهو على كل شيء قدير. وكونه مرييا بقوله  
 انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون. وكونه سميعا بقوله قد سميع الله  
 قول التي تجادلك في زوابعها. وكونه بصيرا بقوله والله بما تعملون بصير وبقوله ألم  
 يعلم بأن الله يرى. وكونه متكلما بقوله نفا وكلم الله موسى تكليما. وكونه حيا بقوله  
 الله لا اله الا هو الحي القيوم. وكونه عالما بقوله احاط بكل شيء علما. فاذا اعتقد الكلف  
 انصاف الحق سبحانه بهذه الصفات نفى عنه افسادها ضرورة - قاله اجتماع الصيغ  
 وأثبت سبحانه ارسال الرسل بقوله وما ارسلنا ~~المرسلين~~ من قبلك الا  
 رجالا انوح اليهم. وأثبت رسالة محمد صلى الله عليه وسلم بقوله محمد رسول الله

وأثبت أنه آخر الأنبياء بقوله وخاتم النبيين. وأثبت أن كل ما سواه خلقه بقوله تعالى  
خالق كل شيء. وأثبت خلق الجن بقوله وما خلقنا الجن والإنس ليعبدون. وأثبت حشر الأرواح  
بقوله إذا بعثنا في القبور. وبقوله منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى إلى  
غير ذلك من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على إثبات ما يجب على المظف  
اعتقاده من الحشر والنشر والنار والهرط والميران والصف والحساب والقبور والحوض وكل  
ما لا بد للمظف من اعتقاده قال الله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وأن هذا القرآن معجز  
عليه لصدقه والسهم بطلب المعارضة وأوجب المعجز عن ذلك بقوله تعالى قل فأتوا بسورة  
من مثله وبقوله تعالى بشر سور مثله ثم قطع بأن المعارضة لا تقف بدا بقوله عز وجل قل  
لئن أجمعتم الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم  
بعض ظهيرا ففي القرآن لعظيم للعاقلة غنية عظيمة ولصاحب لداء العفال دوا وثقلاء  
كما قال سبحانه وتعالى ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين فليجزم المظف  
عقده بأن ما سوى الله تعالى محدث أي موجود بعد العدم لأنه يعرض له التغير كما يشاهد  
وكل متغير محدث لأنه وجد بعد أن لم يكن وله صانع ضرورة أن المحدث لا بد له من  
محدث وهو الله الواحد الذي لا شريك له ولا يقسم بوجه ولا يكون بينه وبين غيره  
مشابهة أصدا فرد لا مثل له صمد لا ضد له منفرد لا ند له وأنه قديم لا أول له مستمر  
الوجود لا آخر له قیوم لا انقطاع له دائم لا انقراض له لم يزل ولا يزال موصوفا  
بصفات الجبروت لا يقضى عليه بالانقضاء والافتصال بغير الأبار وانقراض  
الآجال بل هو الأول والآخرة والباطن والظاهر وهو كل شيء مهيمن وأنه  
ليس بحس ولا نائلة الأجسام ولا يورث ولا عرض ولا يماثل موجودا ولا



بما ناله موجود ليس كمثل شئ وهو السميع البصير وأنه لا يحده المقدار ولا  
 تحويه الأقطار ولا يحيط به الجبريات ولا تكتنفه الأرضون والسوات وأنه مستوعب  
 العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراه استواء يدني به من شعاع  
 استواء الملكات لا يحمله العرش بل العرش وحملته وجميع خلقه محمولون بلطف  
 قدرته ومقصودون في قبضته وهو فوق العرش والأرض والسماء فوقية  
 لا تزيد قربا إلى العرش والسماء كما لا تزيد بعدا عن الأرض والعرش وهو مع ذلك قريب  
 من كل موجود وأقرب إلى العبد من جبل الوريد وهو على كل شئ شهيد وأنه لا يحمل في شئ  
 نقاعا أن يحويه مكان كما تقدس عن أن يحده زمان بل كان قبل خلق الزمان والمكان  
 وهو الآن على ما عليه كان وأنه لا يماثل أحدا ولا يماثل أحد في صفاته ولا يزال  
 مستغنيا في صفاته كماله عن زيادة الاستكمال وأنه سبحانه مرئي الذات في الدار  
 الآخرة بالأبصار لعباده الأبرار في جنته دار القرار من غير كيف ولا انحصار  
 ويأتيني بحضرة من غير حاطة العقول والأفكار وأنه حي قادر جبار قاهر  
 لا يعزبه قصور ولا عجز ولا تأخذه سنة ولا نوم ولا يعارضه فناء ولا موت وأنه  
 ذو الملك والملاوت والعزة والجبروت له السلطان والقدر والخلق والأمر والسوت  
 مطويات بيمينه والحمدائق مقصودون في قبضته وأنه المنفرد بالخلق والاختراع  
 المتوحد بالإيجاد والابداع خلق الخلق وأعمالهم وقدر أراقتهم وآجالهم  
 لا يشذ عن قبضته مفدور ولا يعزب عن قدرته تعاريف الأمور لا تحصى  
 مقدوراته ولا تتناهى معلوماته وأنه العالم بجميع العلومات طياتها والجوهرات  
 علما قد بما يبدى به ولا يتبدى به على ما هي عليه من غير سبق خفاء محيطا بجميع

الواجبات والجمادات والسيارات وبطل ما يجري من تحت تخوم الأرضين إلى أعلا  
 السموات وأنه عالم لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السموات بل يعلم  
 ريب النملة السوداء على الصخرة الصماء في ليل الظلمات ويدرك حركة الذر في جو  
 الهواء ويعلم السراخى ويطلع على هواجر الضمائر وحركات الخواطر وخفيات  
 السر يعلم قديم أزلي لم يزل موصوفاً به في أنزل الأنزال لا يعلم متجدد وحال  
 في ذاتة بالمول والانتقال وأنه سبحانه مريد للخالقات مدبر للمخارقات فيلهو  
 يجري في الملك والملكوت قليل أو كثير صغيراً وكبير طاعة أو عصيان كفر أو إيمان  
 الابتغائية وقدره وحكمته ومشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن لا يخرج  
 عن مشيئته لفئة ناظر ولا فئمة خاطر بل هو المبدئ لمعيد الفعال لما يريد لا راد  
 لأمره ولا معقب لقضائه ولا مهرب لصمد من معصيته الدبتوفيق ورحمته  
 ولا قوة على طاعته إلا بمشيئته وأرادته فلو اجتمع الأنس والجن والملائكة والنياطين  
 على أن يحركوا في العالم ذرة أو يسكنوها دون إرادته ومشيئته لعجزوا عن ذلك  
 وأن إرادته قائمة بذاته في جملة صفاته لم يزل كذلك موصوفاً في أزله لوجود  
 الأنبياء في أوقاتها التي قدر لها لا بترتيب أفكار ولا بتراخي زمان فذلك  
 لم يشغله شأن عن شأن وأنه سبحانه وتعالى سميع بصير يسمع ويرى لا يعزب عن سمع  
 مسموع وإن خفي ولا يغيب عن رؤيته مرئي وإن رقى ولا يحجب سمع بعد ولا  
 يدفع رؤيته ظلم يرى من غير حدة وأجفان ويسمع من غير أصحمة وآذان كما  
 يعلم بغير قلب ويبطش بغير جارية ويخلق من غير آلة أو لا تشبه ذاته  
 ولا صفاته ذات الحوادث ولا صفاتهم وأنه سبحانه متكلم آمرناه وأعد



متوعد بكلمة أن في قديم فاته لا يشبه كلم الخلق لأنه سبحانه وتعالى متفهم  
عن الخارج والحدود والأصوات الحاصلة من انحدار الهواء واصطكاك أجرام  
فكلامه سبحانه وتعالى من جملة صفاته القديمة من غير حروف وبداء أصوات ولا حركة  
ولا ساكن ولا نغم ولا لغات سماه سبحانه وتعالى التنزيل والزيور والتوراة  
والإنجيل ثم جعل له أطواراً في هذا العالم لا حتماً مع أهله إلى الخارج والفاطم والخروف  
والأصوات فهو يكتب في الصاحف ويحفظ في الصدور ويفر على اللسان ولم  
وجود أيضاً في الأذهان كما أن الأسماء القديمة المكتوبة لها هذه الوجودات  
والأطوار الأربعة ولم يحكم عليها بالحدوثان ولا يخفى أنه المراد من الكلام الدلالي  
ما هو المنسوب إليه تعالى وما يوصف به لانفس اللفظ والنقش بالمعنى المصدري  
فكلامه سبحانه وتعالى من غير لهاة ولا لسان كما أن سمع من غير أصمحة ولا أذان كما  
أن بصره من غير حدقة ولا أجهقان كما أن ارادته من غير قلب ولا جنان كما أن  
علمه من غير اضطراب ولا آلتاب ولا نظر في برهان كما أن حياته من غير بخار  
ونجوف قلب محدث من مزاج الأركان كما أن ذاته لا تقبل الزيادة والنقصان  
فسيحانه سبحانه من بعيد ران عظيم السلطان عظيم الحصان جسيم الامتنان  
كل ما سواه فهو عن جوده فائض وفضله وعدله الباطن والقابض لكل  
صنع العالم وابدعه حين وجهه واختراع ان أنعم نعم فذلك فضله وان أشبه  
فغضب فذلك عدله لم ينصرف في ملك غيره فينسب إلى الجور والخياف ولا يتوهم  
عليه سواه حكم فينصف بالجزع لذلك والخوف كل ما سواه تحت سلطان قهره  
ونا شيء عن ارادته وأمره فهو المسم نفوس المكلفين التقوى والفجور وهو

الانجاب وزعم سياآت من شاء والآن خذ بها المبدأ فها وفي يوم النشور لا يحكم على  
 في فضله ولا فضله في عدله أخرجه العالم قبضتين وأوجد لهم من اللتين فالكل تحت  
 قبضة أسمائه قبضة تحت أسمائه بدنه وقبضة تحت قبضة أسمائه آدنه فلم  
 يسألوا ما أراد منهم الشقي والسعيد فها وفي يوم المعاد فسبحان من يدافع على سواه  
 ولا موعود بذاته الاياه والله خلقكم وما تعملون لا يسأل عما يعمل ولم يسألوا  
 فله الباطنة ولوشاء لهداكم أجمعين. وليجزم المكلف عقده أيضا بالديان  
 بمن اختار الله واصطفاه وارسله للخلق كافة واجتنباه وبعضه بشيرا ونذيرا ورغباه  
 الى الله وانه وسراجا منيرا فبلغ صلى الله عليه وسلم ما أنزل اليه من كربه وأدى  
 أماته ونصح أمته وخطب وذكر وخوف وحذر وبشروا نذروا ووعدا وواعد  
 وامطروا رعدا وما خفى بذلك التذير أحدا دون أحد عن أن الواحد الضمير  
 ثم قال الاصل بلغت فقالوا بلغت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم اللهم  
 اشهد. وليجزم أيضا بطل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علمه ومما لم يعلم  
 فما جاء به وقدره أن الموت على كل من عصى الله إذا جاء لا رخص وأن سوال  
 فتيان القبر حق وعذاب القبر حق وبعث الأجساد من القبور حق والعرض على  
 الحق حق والموضي حق والميزان حق ونظار الصحف حق والصراط حق والجنة  
 والنار وفريقا في الجنة وفريقا في السعير حق وكرب ذلك اليوم على طائفة  
 وطائفة أخرى لا يجزئهم الفرع الأكبر حق وشفاعته الملائكة والانبيا  
 والمؤمنين وأخرج أرحم الراحمين بعد الشفاعات النار من شاء حق وما  
 من أهل الكتاب المؤمنين يدخلون جهنم ثم يخرجون منها بالشفاعات والامتنان



حق والتأيد للمؤمنين والموحدين في النعيم المقيم في الجنان حق والتأيد للكافرين  
 والمنافقين في العذاب لا يبرم حق وكل ما جاء به الكتاب والرسل من عند الله  
 حق . ثم اني أشهد الله تعالى ومدونه وكل من نظر في هذه الحقيقة الى مؤمن بجميع  
 ذلك ايمانا على ما يجب ربنا وعلى الوجه الذي يرضى نفعا الله واياكم بهذا الايمان  
 وثبتنا عليه عند الانتقال من هذه الدار الى دار الجوارح انه المحسن الواسع  
 الفضل عظيم الرحمة والاسرار آمين . وتلجذه من زكريا يشهد الله على أنه يفتقد جميع ذلك  
 واما الاخذ بالثبوت المأثورة المرضية المأمورة بها في هذا الدين أمرا أمرا  
 سواء كانت في معاملة العبد مع ربه أو مع خلقه فهي كثيرة اولها بل اصلها وكبرها  
 الايمان بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم على مراد الله تعالى وكما يجب رضى  
 من غير تعسف ولا تردد ولا توليد فكري ولا انتحال عقلي . ومنها الصدق مع  
 الحق ومع الخلق في الأقوال والأفعال والأحوال قال الله تعالى ايها النبي من اوفوا  
 الله وروا مع الصادقين وروى الامام مالك في موطأه أنه سئل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم هل يسرق الولي أو يزني فأجاب بقوله وماه أمر الله قدرا  
 مقدورا فقل له هل يكذب فقال لا انما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون انهم يخفون  
 وجاء مثل هذا السؤال والجواب عن أبي القاسم الجنيد رضى الله عنه حتى قال أبو سليمان  
 الداراني لا ينبغي لمريد أن يزيد في نظافة ثوبه على نظافة قلبه بشا كل طاهره  
 بالثبوت وقال رضى الله عنه ليت قلبك في القلوب كشوي في الثياب . وورد عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يزال العبد يصدق حتى يكتب عند الله صدقا ولا يزال  
 يكذب حتى يكتب عند الله كذابا . ومنها الأمانة وهي عدم خيانة الرب

بامتنال أو امر واجتناب نواهي وعدم ضياع الخلق في أموالهم وأعراضهم فيدخل  
 فيه أراء جميع حقوق الخلق في وقائهم من غير تأخير قال الله تعالى إن الله يأمركم أن  
 تؤدوا الأمانات إلى أهلها وقال صلى الله عليه وسلم مظل الغني ظلم وقال صلى  
 الله عليه وسلم آية المنافق ثلاث من إذا حدث كذب ومن إذا وعد أخلف ومن  
 إذا أؤتمن خان . ومن الحكم المسلمة من كان أميناً شارك الناس في أموالهم  
 ومن كان كاتماً لاسرشاركهم في عقولهم . ومنها حفظ العهود مهما أمكنه  
 بغير تغيير . ومنها وقف العبد عن كل أمر حتى يعلم حكمه من الكتاب والسنة فيكون  
 مدبراً لهما قال تعالى استكتب شهادتهم ويسألون ولذلك قال أبو سليمان  
 الداراني إنني ليرد علي الوارء فلا أقبله إلا بشاهدي عدل الكتاب والسنة وقال  
 أبو القاسم الجنيد علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة ولو يخفى أن بقية أدلة الدين  
 كالإجماع والقياس ترجع لهما لأنه لا بد لهما من مستند من الكتاب أو السنة .  
 ومنها اعتدال العمل والعمل قال الله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين  
 له الدين وفي الحديث إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالساً وما ابتغي به وجه  
 ومنها تقويض العبد أمره وأمر غيره إلى الله تعالى والصبر على ما يصيبه من المصائب  
 والبديا والحق وعلمه أن ذلك بذنوبه وأن ذلك لا يستحق من الجزاء .  
 ومنها الفرة له إذا انتهكت حرمانه والحب لله والبغض له فموجب لهذا  
 ولو يفضله لعله دينونة بل لرضا الله تعالى . ومنها قلة الفرية بعرض الدنيا  
 على ختلاف ضروبه وشدة الخوف من الله تعالى على الدوام ولو بلغ العبد ما بلغ  
 بل كلما اشتد قرب العبد من ربه اشتد خوفه منه لا سيما إذا ذكروا الأصول



يوم القيامة ومظالم نفوس ومظالم العباد أوقروا القرآن أو مرضوا بخافته أن  
 تكون آجالهم قد رنت. ومنها كثرة الاعتبار والبلاء إذا ذكروا الموت وصاروا  
 ينالون النظر إلى الدنيا بعين الاعتبار والسعي لها بالاضطرار ورفضها بالاختيار  
 لدعوى المحبة لها ولشهواتها وجميع لدغيار. ومنها عدم نزاهة المرء لنفسه وعدم  
 اغتراره بمدح الناس له لأنه على اليقين من نفسه والناس على الظن وأجل  
 الناس من ترك يقين ما عند لظن ما عند الناس. ومنها كثرة العفو والصفح  
 على كل من آذاهم لما قال الله تعالى والعافين عن الناس وفي الحديث الشريف صل  
 من قطعك واعف عن ظلمك وأمس إلى من أساء إليك. ومنها عدم تحقير  
 أحد من خلق الله تعالى وحفظهم حرمة مرتبة ومحبة الخير لهم ثم نال من خلدوا له  
 تقيا. ومنها عدم تعرضهم لحب لرباسه بنفوسهم عن تفجأهم هي وتقديم الناس  
 ومنها نصيح المرء أخاه إذا رآه على غير الجادة وقبول المنصوح ولو كان أسلاد رجة  
 من الناس قال الله تعالى لا تتأهلون عن فكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون  
 ومنها رحمتهم بالصغير والكبير والقريب والبعيد وزيادة توفيق الكبير  
 ومن له نسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى العلم والهدى. ومنها المولمة  
 على قيم الليل صيفا وشتاء وبيرون ذلك من أهم القربات من كان يرضى  
 العارفين والله لو لا الليل ما احببنا البقاء في الدنيا وقالوا إذا ربي المرية  
 بنام الليل فاعلموا أنه لا يحكي منه شيء وله طرب سبعة الأولى قيام جميع  
 الليل كما كان عليه جماعة منهم أبو ليلى الدارني وأبو سفيان رضى الله عنهما  
 الثانية قيام نصف الليل الثالثة قيام الثلث كما كان عليه الشافعي رضي الله

عنه الرابعة قيام السدس لأخيراً والوسط الخامسة ركعتين قبل السادسة  
 ان العبد اذا استيقظ من نومه ذكر الله تعالى واستغفره أو سبحه أو وحده فانه  
 يكتب من كل الليل المرتبة السابعة وهي اعلان المراتب وهي ما كان عليها النبي صلى  
 الله عليه وسلم واولوا العزم من الصحابة والسلفاء وهي انه اذا صلى العبد صلاة  
 العشاء لم يزل يذكر الله تعالى حتى يغلبه النوم ثم يستيقظ أثناء الليل فيصلي ما قدر  
 الله له والكثير ما ورد من حصة النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في الليل تسعة عشرة  
 ركعة وبينه بعضهم بان ركعتين منها للوضوء ومداش للوتر وثمان هي صلاة  
 التاجد لهذا مع عدم رؤيتهم فيفسرهم على النامين أو أنهم قاموا بذكر واحدة  
 من حقوق الله تعالى ومنها كونه العبد حينئذ لا ينقاد للمق مع كل واحد يقبله  
 من كل أحد . ومنها كثرة الحزن على ما فرطه في جنب الله تعالى ولو كان على  
 عبارة الثقلين ليدري أنه قام بواجب الربوبية الذي عليه وسددهم الغفلة  
 بأعماله بل يعتمد على صفاته لما في الحديث من يدخل أحد بجملة الجنة قالوا لولا  
 أنت يا رسول الله قال ولدا أنا الدان يتفردني الله برحمته . ومنها عدم  
 الطمع لخدمته وهو ما كان بغير عمل وأما ارباب الطلوع فهو ما قارنه العمل  
 قال الله تعالى في الحديث القدسي الاظلم ما اقل حياء من ان يطعم جنني بغير عمل كيف  
 أجور برصتي على من بخل بطاعتي وفي الحديث النبوي اللبس من رآه نفسه عمل  
 لا بعد الموت والعاجل من أتبع نفسه هواناً وتسل على الله انما كان . ومنها  
 الرضا بفضاء الله تعالى وقدره مهما نزل بهم وروى المفضل والقدور انه  
 تعذير الأحكام الشرعية وشدة توقيفهم في النفوس وعدم دعواهم أنهم متفوقون



وكثرة من هم عورات عباد الله تعالى فليجوز منك من أراد من عباد الله  
 ومنها كثرة التودد والسكنى والوقار وقلة الكلام والصلاة ونية أو زينة  
 ويؤوه كلامهم فصد بل سر مع تأمل وتدبر على قدر المطالب وذلك دليل  
 على كمال عقل العبد وكثرة التوكل على الله تعالى قال ابن عباس رضي الله عنهما  
 من صار يتدبر ما يقول قبل النطق به فهو أعدل الناس ورور في بعض الآثار  
 كرم الرجل دينه ومروءته عقله وحسن خلقه وقال قتادة الرجال ثلاثة  
 رجل ونصف رجل ولسي فالرجل من كان له عقل وأب يتفقه به ونصف  
 الرجل هو الذي يشاور العقدة ويفعل بأمره والذي ليس له عقل ولا عقل  
 له ولا رأي ولا دين ولا عقدة . ومنها عدم الحمد لله تعالى الحمد لله  
 الدعاء على الله وعدم الرضا بما قدره وقضاه . ومنها بذل النصيحة لعماد  
 الله تعالى وقلة فضول الكلام والطعام والاكتفاء بما رزق الله من ذلك  
 ليكن صمت العبد وكان محبوب الراعي يقول من أدخل في بطنه فضول الطعام  
 أكثر من فمه فضول الكلام . وقال ابن القيم النخعي من تأمل وجد أشرف أهل  
 كل مجلس وأكثره هيبته من كان أكثرهم سكوناً فان السكون زينة للعالمين  
 للجاس . قال وقريب بالورد العافية طرة أجزاء تسعة في الصمت والشد  
 في الهرب من الناس . ومنها سدا بالهيبته بالكلية لئلا يصير مجلس عبده  
 مجلساً ثم وخطبات فان اشتغال المرء بحب الناس عن عيوبه دليل على فساد  
 وشقاءه قال تعالى وفي أنفسكم أفئدة تبصرون وقال عبد الله عليه وسلم طوبى  
 لمن شغل حبه عن عيوب الناس . قال المزني رحمه الله إذا رأيت المرء

موكلا بعبودية الناس فاعلموا انه عدو لله تعالى وان الله قد مكبره .  
 ومنها عدم الوسوسة في شئ من العبادات لذات الوسوسة تبت من ظلمة  
 القلب وظلمة القلب من ظلمة الاعمال والعبد ما كلف الدين ان يحال وأقواله  
 على الشرع لا غير . ومنها كثرة اسرار العباد وعدم نفعها للغير وحسن الخلق  
 مع جفافة الطباع وتحملهم تخلفا بأخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمله  
 بقوله وخالق الناس بخلق حسن وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ان  
 الرجل يتوب فيه سنة أو غدا في حسنة واحدة يبئ في قلب لو اهدى السعة  
 فاتفوا غزوات اللسان . ومنها كثرة المروءة والفتوة وهي انصاف العبد  
 نفسه وعدم الانصاف لها تخلفا بأخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم وكثرة  
 اصطناع المعروف للاخوان ومحبة ادخال السرور عليهم وتقديم ذلك على  
 وكثرة الصدقة سرا وجهرا وسلم يجده ما ينصدق به من مال تصدق بفعل  
 المعروف وكفا لذات الناس فليتحمل هو ازاله والبشاشة للسائل وعدم  
 انتباهه وحمله أو ما ان الله من ضرورة وكثرة العزلة عن الناس الى  
 لصاحبه رغبة وعلى ذلك ردد السلف الصالح . ومنها زيادة العبد  
 في التواضع كلما رقى في المقام وعدم التهاون بشئ من المفضائل التي رغب فيها  
 الشارح وكثرة التوبة والاستغفار ليلدا ونزاهة الشهادة انه لا يعلم  
 من الله نيب في فعل من الافعال من في طاعة فير تحفرون من نفسه من  
 تمام الاخلاق فيها ومن حضور فيها والخشوع ومراقبة الكون فيها . ومنها  
 الأمر بالمعروف ولو لم يفعل هو والنهي عن المنكر ولو لم ينهه وعدم



الادلال والعجب شي من عمله الصالح بل برى فضل له تعالى الذي أحله وتفضل  
 عليه وشرفه واستعمله في مرضاته ولو شاء لاستعمله في ضد ذلك قال ابن  
 عطاء الله رضي الله عنه لا تفرحك الطاعة لأنها برزت منك ولكن افرح بها  
 لأنها برزت من الله اليك وقال من تهم نعمته عليك أن خلق ونسب إليك  
 ومنها كثرة مجاهدة العبد نفسه في العبادات والأعمال الصالحات وترك  
 الشهوات مع عدم رضاه عنها . ومنها كثرة الاستغفار كلما قرأ القرآن لشهواتهم  
 وعدم العمل به . ومنها قوة التهيؤ للوقوف بين يدي الله تعالى من أول الوقت في  
 صعدة من كمال العبد يستعظم الله تعالى شيئا فشيئا حتى يصل إلى المحض  
 بحسب استعداده . ومنها أشد عيار من رؤية الخلق فصد عن شئياتهم  
 من ربهم سبحانه تعالى وفي الحديث الجهاد من لذيان ولكل دين خلق وخلق  
 الإسلام الجهاد وقال بشر الخاف في كل شئ زينة وزينة الجهاد ترك الذنوب  
 ولكل شئ ثمرة وثمره أياها التائب الخير . ومنها محبة العبد لله ورسوله  
 صلى الله عليه وسلم قال عروة الرقي محبة العبد لله ورسوله حب القرآن والعمل  
 به وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمله بالسنة . ومنها خوفه مما خلف  
 من تقصيره في جانب الله تعالى ومن الفتى في دينه . ومنها الزهد في الدنيا  
 وعدم مجالسهم لكل رغب فيها ومن حرفة يكتب بها العبد ويتلفظ هو  
 ويبدأ بها الناس وتقدم يده على نوافل العبادات وعدم اللب بالدين قال  
 هذيفة خيركم من عمل لا خسرته ودراهمه وكانوا يرهون الرجز الفارغ  
 من أعمال الدنيا والآخرة وعدم حب الدنيا لما فيها من المخاطر والمهلك

قال الامام الساجي رضي الله عنه من طلب الرياسة قبل حينها فرت منه ومن  
 شكرها تبعته وقال سيفان الثوري من طلب الرياسة قبل وقتها فانه علم  
 كثير وسرور العبد بما ينزله المولى فيه وفي أمواله ومواليه معتقداً أن ذلك  
 هو الخير في حقه واليؤمر به . ومنها حمد لمن يكرهه انه يكرهه بحبه وصدق  
 خوفاً من تركه نفسه ان انتهر لها . ومنها طرح العبد نفسه بين يدي الرب  
 مسلماً اليه امره مشيراً من حوله وقوته . ومنها ذكر الله تعالى على من أحيى  
 العبد وسائر تقديراته قال تعالى فاذا ذكر وفي ذكركم واشكروني ولستم تكفرون  
 وقال سبحانه ولا تطع من أذنت قلوباً عن ذكرنا واتبع هواه وكان امره  
 فرطاً . وقال والذاكرين الله كثيراً والذاكرات . وقال في الحديث القدسي  
 الأعظم من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ  
 غير منه . قال بعض العارفين الذكر منشور الولادة فمن أعطى الذكر فقد  
 أعطى الرزية ومن لم يعط فقد عزل . قال ابن عطاء الله لا تترك الذكر  
 لعدم حضورك مع الله في ذكره فان غفلتك عن ذكره أشد من غفلتك  
 في وجوب ذكره . ومنها عدم النوم الا عن غلبة وعدم الكلام الا عن  
 وجود وعدم الأكل الا عن جوع . ومنها هوا الجوار وتقديم هواه في  
 فالأقرب مع تفقده بما أنعم الله عليهم ودفيع الفقر عنهم مع كثرة الامعان  
 اليهم قال العبد مسؤول عنهم . ومنها كون العبد مع همهم أهل الدين  
 وجماعتهم لا يشذ عنهم واذا غص الله تعالى في موضع لا يبرح منه حتى يعمل  
 فيه طاعة يشهد له كما يشهد عليه وأن يحس ظنه بالله تعالى على حال



وأن يحدث نفسه دائماً بعمل الخير وإن لم يعملها وإذا حدثته نفسه بشيء فليعزم  
 على تركه وليتأمل على قول لا اله الا الله فانه أفضل الأذكار كما في الحديث  
 المشهور وليحذر من معاودة أحد من أهلها وليلزم ما افترضه الله تعالى عليه  
 فإذا أكله على الوجه المأمور به فليستغفر بنوافل الخيرات وليبرأ أقواله كما  
 يراعي أفعاله وليعدها من أفعاله وليعد الرضا بالنية والاعتبار والذكر  
 ولا سيما رحمته وحيث أنه وليحذر من مظالم العباد بأن ينصرهم حقوقهم التي وجبها  
 الله تعالى عليه وليحذر من فتنه المال والنساء والولد والجاه بأن يرجع إلى الله تعالى  
 فيها ولا يقف مصراً من حيث عينها بل يأخذها نعمة الربية ويشكر الله تعالى عليها  
 ويوفي الحقوق الشرعية المطلوبة منه بها ولا تلزمه عن طاعة الله تعالى عليه بقرينة  
 الله تعالى فيما أعطاه وأخذ منه فانه ما أعطاه الا لي شكر وما أخذ الله ليه ليتصور  
 وليتخلق بالجور فان ثوابه خلف ومكافأة ومحبة وليحذر البخل فان جزاءه  
 حرمان وانحداف ومذمة والمرء حديث بعده ويلزم مجالس الذكر والصبر  
 على الحق وكثرة الاستغفار ولا سيما في الأسفار والتوبة ولا سيما عقب الصلوات  
 وليجنب صحبة المتكلمين ومجالستهم وهم الذين يزخرفون الأقوال وقلوبهم على  
 خداف ما قالوا مملوءة غشاً ونفاقاً وحباً للنينا أو يزخرفون الأعمال من أنواع  
 التصنع للناس لا لله وليعامل كل من يصحبه بما تقطعه مرتبته فمعاملة الحق بالوفاء  
 بصوره ومعاملة الأبيات وما يدر كنهها بالحواس بالاعتبار والرسول بالاعتقاد  
 بهم ومعاملة نعم الله أن لا يعصي بها والمصائب بالصبر عليها والطاعة بشهود  
 الفضل لله الذي استعمل بها لا يصد لها والمقصية بالتوبة منها وهكذا



يعامل كل من يصحبه بما طلب الشرع منه أن يعامله به وليحذر أن يراه الله حيث  
 نهاه أو يفقده حيث أمره وليجتهد أن تكون له غيبة عمل لا يعلم بها إلا الله تعالى  
 ولا يكفر أحدا من أهل القبلة ولا يكس من شرار الناس فإن من شرار الناس  
 الذين يكرمون اتقاء شر أنفسهم وإذا دل على خير فليكن أول عامل به وليكرم  
 ضيفه وليكثر من السجود ومن الدعاء فيه وليعلم في الدعاء فإن أقرب ما يكون العبد  
 من ربه وهو ساجد ويلتزم الأذان لكل صلاة وليحفظ جوارحه مهما أمكنه  
 وليتورع في المطعم والملبس والمنطق وليحافظ على صلاة الدوايين والضحى والصدقة  
 أول وقتها والنصيحة على الأطراف وعدم الزحف في المأكل والملبس فإن الله  
 تعالى ورسوله ما ذكر المترفين الذين هم عرض ذم . ومحبة الانقياد والنصر للدين  
 ظالما كان أو مظلوما ونصرة الظالم برده للحق ويلتزم اسباغ الوضوء على  
 المكاره أي في زمان أشده البرد ويلتزم جهرا وهو النفس وكثرة الصدقات ولو  
 لم يجد فبكلام طيب وكثرة من تنفع بمجالسته في دينه وتداوة القرآن مع تدبره  
 والعمل بما فيه وليستعمل العلم في جميع أهواله وأفعاله وأقواله وحسن الخلق  
 وليترك المراد والجدال في أمور الدين فإنه مأثوق الجدل قوم الأهلكوا وليجتهد  
 من تعلم ويلتزم الخمول فإن فيه راحة الدنيا والسعادة في الدين وقد في بعض  
 الآثار أن الله يمن على العبد يوم القيامة ويقول له ألم أخلص لك ذكرك  
 قال ابن عطاء الله أرفض نفسك في أرض الخمول فما نبت مما لم يدفن لم يتم  
 نتاجه وقال بعض العارفين ما أخلص مخلص لله إلا ونمى أن يكون في جيب  
 لا يعرفه أحد وما عرف أحد أجب الشبهة إلا اقتضح وزهبا دينه لهذا



والمرجو من لنا ظر في هذه الرسالة أن يجر ستر عفوه على ما فيها من الهفوات  
وأن يصلح ما يجد فيه من العثرات فإن لصفي من شيم الكرام وإنه لو ينساني من صالح  
دعائه ولو سيما بحسن الختام وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وأمام المرسلين  
وعلى آله وصحبه أجمعين آمين وقد نمت هذه الرسالة بعون الله لي يوم الجمعة  
العاشر من ربيع الثاني سنة اثنين وعشرين بعد لطف والسنة ثمانية في وادي  
مصر با وهي قرية من قرى دمشق الشام ونسأله حسن الختام آمين . وأنا أيضا بغير الملوك  
لقد تم لي نسخ هذه الرسالة المباركة المنسوبة لمولانا وسيدنا وولانا وولانا  
واستازنا ومهذب عقولنا ومنقذ أرواكننا وريلنا الى الله فمراد فذكرت  
وشمس لا مذكر كعبة المبرورين العلوم والمجد وينوع المعارف والدراسات  
والافهام الدينية والوارث المحمدي والعالم الرباني واليهكل الصداني من جلاله  
الله كنهه الفاصدية وحسن الاذنين ومن ملكته سويد القلب  
منا وجعلته واسطتنا اليك وهارينا عليك التبع محمدية خديك سوية  
ليلة يوم الاربعاء التاسع من شهر ربيع الاول سنة ثمانية وأربعين بعد  
الالف والسنة ثمانية هجرية وأنا في بيتي في قرية القدم الشريف سنة ١٢٤٤  
وهذه المرة الرابعة من نسخ هذه الرسالة واحمد الله على سائر الاحوال

بقلم صاحبها  
المؤلف محمد حسن كرايا  
القدم





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .  
وبعد فإن حسن بن يوسف زكريا . قرأ ودرس عندي ما يقرب من عشرين عاماً  
وفي أثناء هذه المدة ، قرأ علي العلوم العقلية والنقلية ، والفنون العربية  
والشرعية أصولاً وفروعاً . ولذا ثبت لدي أنه أهل للتعليم والتدريس . وكان  
مفي هذه المدة مثلاً للاجتهاد والأخلاق ، ولذلك أعطيته هذه الشهادة .  
في ١٥ رمضان المبارك ١٢٤٩ هجرية . وأنا الفقير إليه تعالى

محمد أمين سويد

(محمد سويد)